انعكاسات جائحة كوفيد ١٩ على محددات استشراف مستقبل القطاع المالي والمحاسبي بإمارة رأس الخيمة

The Repercussions of Covid-19 Pandemic on Determinants the Future Anticipating of Financial and Accounting Sector in the Emirate of Ras Al Khaimah

الباحث

الاستاذ المشارك د. محمد أحمد الخولي

كلية العلوم الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية – القاهرة، مصر

mohkholy5@hotmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٤/١٠/١٦ تاريخ قبول النشر : ٢٠٢٤/١١/٢٥

المستخلص

يعد استشراف المستقبل من أهم ملامح التطور في أداء الحكومة واظهار مدى استعداديتها وجاهزيتها للتعامل مع مختلف التحديات وعوامل التغير في بيئة الأعمال المتسارعة في ظل شدة التنافسية المؤسسية وقياس مدى فاعليتها في تحقيق المخرجات الحكومية المستهدفة التي تلبي تطلعات كافة الأطراف المستفيدة بفاعلية وكفاءة، وأصبحت سمة مميزة لدولة الامارات هذا الجانب الاستشرافي في قياس منظومة التميز الحكومي داخل مختلف القطاعات الحكومية بالدولة عبر منظومة

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
العدد السابع عشر -آذار ٢٠٢٥
الصفحات ١-٥٦

تفردت بها الدولة على المستوى العالمي بشكل يماثل منظومة التميز الأوروبي ، ولاسيما عقب تبعيات انتشار جائحة كوفيد ١٩ التي أثرت بشكل سلبي كبير على الحد من سرعة وتيرة تقدم الأنظمة المالية والاقتصادية على نحو المخطط عبر مختلف دول العالم نتيجة مواجهة الآثار الناجمة عن هذا الوباء على مؤسسات الأعمال. وكانت لهذه الجائحة الدافع الأساسي للعديد من المنظمات والهيئات الدولية والاقليمية من أجل العمل على فحص واقع وتحديات مستقبل العديد من قطاعات الوظائف والأعمال ودراسة سبل تطويرها وإعادة بلورة أدوارها وهيكلتها لمواجهة أهم التحديات والمحددات المتوقع التأثير عليها خلال الفترة المستقبلية الممتدة إلى ثلاثون سنة قادمة، وكانت إحدى الدوافع التي دفعت دائرة المالية برأس الخيمة إلى دراسة هذا الواقع والمحددات المؤثرة على القطاع المالي والمحاسبي، ولاسيما في ظل المواءمة مع توجهات الدولة نحو الاستعداد لعام الخمسون والتي أسفرت عن تحديد برنامج مئوية الأمارات بحلول ٢٠٧١، والتي تضمنت أبرز أهدافها بعيدة المدى العمل على تنمية الايرادات للقطاعات غير النفطية، وهذا كان داعي حقيقي للدراسة الحالية من أجل دراسة أهم محددات استشراف المستقبل المؤثرة على القطاع المالي والمحاسبي خلال تصنيف أهم عوامل القوة والضعف والفرص والتهديدات وفقا لمنهجية SOWT لرسم أهم التوجهات المستقبلية التي يمكن أخذها بعين الاعتبار من قبل صناع القرار في رسم اهم ملامح المستقبل تجاه تعزيز دور القطاع المالي والمحاسبي بشكل يمكنها من المساهمة الفعالة نحو التقدم إلى تحقيق أهداف مئوية الإمارات عقب تداعيات جائحة كورونا، والتي أظهرت خلالها الحكومات المحلية في دولة الامارات تفوقا ملحوظا في جاهزية التعامل مع تلك الجائحة بما يمكن أن تكون نتائج هذه الدراسة كمعيار استرشادي للعديد من المنظمات والمؤسسات في القطاع المالي والمحاسبي من اجل العمل على تبني آليات التحسين المستمر لضمان جاهزيتها في التعامل مع معطيات ومخرجات مصفوفة المحددات الاستشرافية التي نجمت عن استطلاع رأي العديد من العاملين والخبراء في القطاع المالي والمحاسبي عبر جلسات عصف ذهني

مستندة إلى توظيف تقنيات مجموعات صنع القرار ومصفوفة متعددة المعايير لتحليل التوجهات ورصد أولويات التعامل مع المحددات المستهدفة، تمهيدا إلى الوصول إلى العديد من الاجراءات الاحترازية التي تضمن الجاهزية والاستعدادية لدور القطاع المالي الحكومي لرسم سيناريوهات مواجهة كل محدد على حدة مع رصد التفاعلات المحتملة بين تلك المحددات لدعم صناعة القرار بشكل أمثل وفقا لآليات وأدوات استشراف المستقبل.

الكلمات المفتاحية :_ استشراف المستقبل، كوفيد ١٩، القطاع المالي والمحاسبي لإمارة رأس الخيمة

Abstract:

Future foresight stands as a pivotal hallmark of governmental evolution, showcasing preparedness and readiness to navigate the dynamic challenges and transformative forces within the rapidly evolving business landscape. In an era of intense institutional competitiveness, it serves as a crucial metric for evaluating the effectiveness of achieving targeted governmental outcomes that effectively meet the aspirations of all stakeholders. This forward-looking approach has become a distinct characteristic of the UAE, particularly in measuring governmental excellence across its various sectors through a unique system that parallels the European Excellence Model. Notably, this emphasis has intensified following the profound repercussions of the COVID-19 pandemic, which significantly impeded the progress of global financial and economic systems. The pandemic catalyzed numerous international and regional organizations to scrutinize the realities and future challenges facing diverse professional and business sectors. This examination aimed to devise strategies for development and restructure to address anticipated challenges over the next thirty years. This impetus drove the Ras Al Khaimah Department of Finance to investigate the prevailing conditions and determinants impacting the financial and accounting sector, aligning with the nation's preparations for the

Year of the 50th and the UAE Centennial 2071. This long-term vision includes fostering non-oil sector revenue growth, providing a compelling rationale for this study. The research delves into the key determinants of future foresight influencing the financial and accounting sector, employing the SWOT methodology to identify strengths, weaknesses, opportunities, and threats. This analysis aims to inform decision-makers in shaping future strategies to bolster the financial and accounting sector within the Ras Al Khaimah government, thereby contributing to the realization of the UAE Centennial's objectives post-COVID-19. The UAE's local governments demonstrated remarkable resilience during the pandemic, positioning this study's findings as a valuable benchmark for financial and accounting organizations. The research advocates for continuous improvement mechanisms to ensure readiness in addressing the determinants identified through expert consultations and brainstorming sessions. Leveraging decision-making groups and multi-criteria analysis, the study prioritizes and analyses trends, culminating in proactive measures. These measures aim to enhance the Ras Al Khaimah Department of Finance's preparedness by developing scenarios for each determinant and anticipating their interactions, thereby optimizing decision-making through future foresight tools and mechanisms.
Keywords: Future Foresight, COVID-19, Financial and Accounting Sector of Ras Al Khaimah."

الاهمية : أصبح استشراف المستقبل من أهم ملامح التطور في أداء الحكومة واظهار مدى استعداديتها وجاهزيتها للتعامل مع مختلف التحديات وعوامل التغير في بيئة الأعمال المتسارعة في ظل شدة التنافسية المؤسسية وقياس مدى فاعليتها في تحقيق المخرجات الحكومية المستهدفة التي تلبي تطلعات كافة الأطراف المستفيدة بفاعلية وكفاءة، وأصبحت سمة مميزة لدولة الامارات هذا الجانب الاستشرافي في قياس

منظومة التميز الحكومي داخل مختلف القطاعات الحكومية بالدولة عبر منظومة تفردت بها الدولة على المستوى العالمي بشكل يماثل منظومة التميز الأوروبي، ولاسيما عقب تبعيات انتشار جائحة كوفيد ١٩ التي أثرت بشكل سلبي كبير على الحد من سرعة وتيرة تقدم الأنظمة المالية والاقتصادية على نحو المخطط عـبر مختـلف دول العالم نتيجة مواجهة الآثار الناجمة عن هذا الوباء على مؤسسات الأعمال. وكان الدافع الأساسي للعديد من المنظمات والهيئات الدولية والاقليمية من أجل تكريس جهود التخطيط بعيد المدى لفحص واقع وتحديات مستقبل العديد من قطاعات الوظائف والأعمال ودراسة سبل تطويرها وإعادة بلورة أدوارها وهيكلتها لمواجهة أهم التحديات والمحددات المتوقع التأثير عليها خلال الفترة المستقبلية الممتدة إلى ثلاثون سنة قادمة.

الهدف: انطلاقا من دافع التوجهات العالمية السابقة فقد هدف البحث الحالي لدراسة أهم محددات استشراف المستقبل المؤثرة على القطاع المالي والمحاسبي بإمارة برأس الخيمة لضمان تحقيق المواءمة مع توجهات الدولة نحو الاستعداد لعام الخمسين التي أسفرت عن تحديد برنامج مئوية الامارات بحلول ٢٠٧١، والتي تضمنت أبرز أهدافها بعيدة المدى العمل على تنمية الايرادات للقطاعات غير النفطية.

الوسائل المستخدمة: العمل على تصنيف محددات استشراف المستقبل التي يتم التوصل اليها من خلال تطبيق المسح بالعينة حسب مصفوفة القوة والضعف والفرص والتهديدات وفقا لمنهجية SWOT لرسم أهم ملامح التوجهات المستقبلية التي يمكن أخذها بعين الاعتبار من قبل صناع القرار في رسم اهم ملامح استشراف مستقبل القطاع المالي والمحاسبي بإمارة راس الخيمة بشكل يمكنها من المساهمة الفعالة نحو التقدم للمشاركة الفعالة في تحقيق أهداف مئوية الإمارات، ولاسيما عقب تداعيات جائحة كورونا، والتي أظهرت خلالها الحكومات المحلية في دولة الامارات تفوقا ملحوظا في مستوى جاهزيتها واستعداديتها للتعامل مع تحديات المستقبل.

أهم الاستنتاجات: تسعى نتائج البحث إلى التوصل إلى معيار استرشادي للعديد من المنظمات والمؤسسات في القطاع المالي والمحاسبي بالدول العربية ، وتحديدا منطقة دول التعاون الخليجي من أجل العمل على تبني آليات التحسين المستمر لضمان جاهزيتها في التعامل مع معطيات ومخرجات مصفوفة المحددات الاستشرافية التي نجمت عن استطلاع رأي العديد من العاملين والخبراء في القطاع المالي والمحاسبي عبر جلسات عصف ذهني مستندة إلى توظيف تقنيات مجموعات صنع القرار ومصفوفة متعددة المعايير لتحليل التوجهات ورصد أولويات التعامل مع المحددات المستهدفة، تمهيدا إلى الوصول إلى العديد من الاجراءات الاحترازية التي تضمن الجاهزية والاستعدادية لدور القطاع المالي والمحاسبي بإمارة رأس الخيمة لرسم سيناريوهات مواجهة كل محدد على حدة مع رصد التفاعلات المحتملة بين تلك المحددات لدعم صناعة القرار بشكل أمثل وفقا لآليات وأدوات استشراف المستقبل.

الكلمات المفتاحية : التنمية المستدامة، استشراف المستقبل، كوفيد ١٩، القطاع المالي والمحاسبي

مقدمة:

أصبحت العديد من المؤسسات والمنظمات المالية تحرص حاليا على مستوى الدولة لفحص مختلف الأفق والمجالات المستقبلية جديا التي قد تؤثر سلبا أو إيجابا على مستقبل القطاع المالي والمحاسبي، لاسيما في ظل اهتمام دولة الامارات العربية بتوظيف آليات ومنهجيات وآليات استشراف المستقبل، وفي ظل استعداد استراتيجية الدولة للمواءمة مع أهداف برنامج مئوية الامارات لضمان جاهزيتها واستعداداً للخمسين بحلول ٢٠٧١، وهذا يدفع صناع القرار في القطاع المالي والمحاسبي إلى تبني أفضل قواعد الحوكمة والمرونة والرشاقة المؤسسية لإدارة التغيير وفقا لمستجدات وتغيرات العصر المتسارعة عقب الثورة الصناعية الرابعة، ولاسيما مع ظهور جائحة كوفيد ١٩ التي تفشت في مقاطعة وهان الصينية إلى أن تفاقم انتشار هذا الوباء الصحي بشكل مخيف على مستوى دول العالم، وكان له أثره السلبي على اقتصاديات

الدول وقطاعات الأعمال بشكل ملحوظ، وأيضا تأثرت حركة التجارة العالمية، وكانت لتداعيات هذا الجائحة وسبل الحد منها في حد ذاته كمقياس حقيقي لإظهار مدى جدية الحكومات في التعامل مع مستجدات ومحددات استشراف المستقبل بكافة ملامحه وأبعاده المختلفة من سياسية واقتصادية وبيئية واجتماعية ومختلف العوامل. وهذا بمثابة الدافع لدراسة وتقييم سبل وقدرات حكومات المستقبل القائمة على التحول الرقمي وشبكات ومنصات مفتوحة للبيانات التي سوف تستند إلى العملات الرقمية وشبكات البوك تشين بشكل يدعم مقومات الاقتصاد الأخضر أو الرقمي، ومما قد يدفع بالأنظمة المالية والمحاسبية، ولاسيما داخل المنطقة العربية وبشكل خاصة دولة الامارات بشكل متسارع نحو صياغة سيناريوهات فعالة لمواجهة عوامل وعناصر الغموض لهذا التحول بشكل مدروس يحد من تلك التحديات ويقتنص أهم الفرص المتاحة دعما لفرص التنمية المستدامة في مساراتها الصحيحة التي تم التخطيط لها ووضع على اجندة خطط واستراتيجيات الحكومات.

وتعد استعدادية وجاهزية المنظمات والمؤسسات ذات العلاقة بالقطاع المالي والمحاسبي ذات أهمية في ظل تطور التكنولوجيا الرقمية للتعامل مع سيناريوهات مستقبلية متوقعة حول الحوسبة السحابية، والبيانات الضخمة، والتغير التكنولوجي، وكيفية إدارة مكافحة الأشكال الجديدة من الاحتيال والفساد وفقا لتقنيات الثورة الصناعية وتبعياتها، واستدامة النمو والاستقرار المالي من أجل معالجة الفرص والتحديات المستمرة والمستقبلية التي تواجه مهن هذا القطاع، مع ضرورة اعتبارها من ضمن قضايا الاستدامة الاجتماعية والبيئية والأطر العالمية المرتبطة بها لدعم فرص التنمية المستدامة، وعلى الرغم من الجهود المستمرة من قبل منظمات المحاسبة المهنية والباحثين الأكاديميين ، إلا أن هناك مازال فجوة في الدراسات والبحث المرتكز على كيفية التعامل مع التغييرات المحتمل تأثيرها على مهن القطاعات المالية والمحاسبية يجب أن يقود البحث المستقبلي إلى الكشف عن الاستجابات الاستراتيجية والخطط الاستباقية بشأن سرعة التكيف مع التغييرات في التكنولوجيا الرقمية ،

والعولمة المستمرة للمعايير، والأشكال الجديدة من التنظيم وتوقعات الأطراف المستفيدة ذات العلاقة (Carey, 1969). وقد حددت جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) القضايا العالمية الأكثر إلحاحًا التي تحتاج مؤسسات بيئة الأعمال في العديد من القطاعات إلى التفكير فيها من أجل مواجهة المستقبل في مؤشر جديد لتقييم الجاهزية ، مصمم لمساعدتهم على تحديد أين ينبغي أن يركزوا فيه جهودهم المستقبلية بهدف تقييم الاستعداد التفاعلي لمؤسسات العمل عبر عشرة أبعاد رئيسية مستقبلية متمثلة في كل من الأخلاق والثقة، والتكنولوجيا، والتدريب، والبلوك تشين، والمهارات، والتدقيق، والموهبة، وشبكة الانترنت، والحزام والطريق، والمخاطر. مهما كانت حجم التحديات والمشاكل التي تواجهها مؤسسات الأعمال حاليا على مستوى العالم، فإنها تحتاج إلى أن تكون قادرة على الاستجابة بطريقة رشيقة، وأن تكون المؤسسة ديناميكية ورقمية ومسؤولة اجتماعيًا، في استطلاع بعنوان The Future of Business في يونيو ٢٠١٨ تم أخذ آراء ١٥٠٠ من قادة الأعمال الأستراليين والنيوزيلنديين فيما يتعلق بخططهم ووجهات نظرهم حول المستقبل. كان للمسح الكثير من القواسم المشتركة مع موضوعات جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA)، حيث تم النظر في اهمية تطوير استجابة الأعمال المتطورة لمواجهة موضوعات مستقبلية كالعولمة والاضطراب الرقمي والتغير الديموغرافي والمخاوف المناخية، وأن الرشاقة المؤسسية التي لابد أن يتميز بها أداء المنظمات والمؤسسات في الفترة القادمة يمكن أن تقسم إلى خمس مكونات أو عناصر رئيسية هي المرونة والسرعة، والرشاقة والتعلم والاستجابة. هذا بالإضافة إلى اهمية دمج الرشاقة في خططهم المؤسسية بطريقة ملموسة، بشكل يتسم بالمرونة والقدرة على التصرف والتفاعل بسرعة لتلبية احتياجات مختلف الأطراف المستفيدة.

وهذا من شأنه، أن يبادر الماليون إلى الاستجابة بطريقة رشيقة لمتطلبات الاقتصاد العالمي من خلال الاستعداد والجاهزية والوصول إلى الممارسات الجيدة لبناء المعرفة المالية العالمية المطلوبة لإنشاء شبكاتهم المتكاملة كجزء لا يتجزأ من تطوير خدمات

استشارية مهنية جديدة تتميز بالاحترافية المهنية لضمان تداولها وفقا للسياق الدولي في القطاع المالي والمحاسبي. فأصبحت الآن الحاجة إلى إنشاء شبكات متكاملة للبيانات عبر الحدود الوطنية والدفع عبر الحواجز العالمية في القرن الحادي والعشرين هو مبادرة الحزام والطريق الصينية (BRI) حيث تم تعيين التحول لهذا الأمر عبر سبل الاتصال العالمي مع تحديد أكثر من ٦٠ دولة على طول الطريق واستثمار ٨٠٠ مليار دولار من قبل بنك التنمية الصيني، فإن الآثار المترتبة على المشروع بعيدة المدى وهامة. لكن المحفزات التي تقدمها مبادرة الحزام والطريق ليست مضمونة كما هو الحال في كل مشروع او مخاطرة أو مغامرة مرتبطة بإدارة الأعمال في عصر VUCA، فهناك مخاطر غير متوقعة أو متوقعة للبلدان والمؤسسات المعنية، وهذا يستلزم العمل من قبل تلك الكيانات لفهم أهم المخاطر والتحديات المحتملة والإفصاح عنها، ووضع سيناريوهات مواجهتها على المدى المتوسط أو البعيد بشكل أفضل يقوض من تحدياتها وجوانبها السلبية المحتملة ويعزز في الوقت نفسه أهم الفرص وجوانب القوة المؤكدة. وبالتالي، يعد مواكبة آليات التطوير المستمر ضروري في القطاع المالي والمحاسبي نظرا للتطور المتسارع في بيئة الأعمال الدولية، حيث تعتبر بالنسبة للأفراد فهي توفر الرضا وضمان الإنجاز الشخصي والتقدم، بينما تعتبر بالنسبة للمؤسسات والمنظمات فإنها تضمن المواءمة والملاءمة التامة معا لتلبية احتياجات الأطراف المستفيدة من خلال مطابقة توقعاتهم المتطورة أو تجاوزها وفقا لتحديات المستقبل ومتطلباتها المتغيرة من فترة إلى أخرى، ومن المتوقع ان تتجه توقعات الوظائف المالية بشكل متزايد نحو رؤى فهم وتحليل بيانات أسرع وأكثر تعقيدًا، ولاسيما في ظل تصاعد وتيرة البلوك تشين وما وراء الكثير من هذا المستقبل غير المؤكد ولكن المليء بالفرص من أهمها مسايرة التكنولوجيا التي تعد من أحد التحديات الرئيسية التي تواجه قطاع الأعمال في العصر الرقمي. ومن ثم يجب على المؤسسات المالية وفقا لتلك المخرجات أن تبادر بتوقع الأدوار والمسئوليات

والاجراءات التدبيرية المتوقعة في إدارة مخاطرها المستقبلية بكافة أنواعها عند رسم الخطط واستشراف المستقبل بمشاركة جميع الأطراف المستفيدة.

١- المبحث الاول/منهجية البحث

١.١- مشكلة البحث:

أصبحت بيئة الأعمال للمؤسسات والشركات تواجه مجموعة محيرة من التحديات وهي تتطلع إلى استشراف المستقبل لرسم سياساتها واستراتيجياتها سواء على المستوى القريب أو بعيد المدى. ومن ضمنها مؤسسات القطاع المالي والمحاسبي على المستوى العالمي، وقد اشارت جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) إلى أنه أصبح الماليون يدركون حاليا أنهم يعملون في بيئة أعمال سريعة التغير تشهد العديد من عوامل التقلب وعدم اليقين والتعقيد والغموض (VUCA) وأنهم بحاجة كبيرة إلى تشجيع الممارسات الداعمة لآليات محددة تستند إلى التفكير في كيفية اتخاذ أفضل السيناريوهات المحتملة عبر مجموعة من القضايا لضمان الاستعدادية والجاهزية للمستقبل بكافة عناصر الغموض المحتملة أو غير المحتملة. ولذا أصبحت الجهات الحكومية بدولة الامارات العربية معنية بشكل كبير بإدارة شؤون الطوارئ والأزمات والكوارث ودراسة حجم التحديات المستقبلية التي تواجهها وتعوقها عن استمرارية أعمالها والحفاظ على السمعة المؤسسية للدولة، ولذا فإنه يعد من الأهداف الاستراتيجية للهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث ضمان جاهزية ومرونة المؤسسات والمجتمع في مواجهة المخاطر، مع أهمية رفع قدرات الكوادر الوطنية في إدارة الطوارئ والأزمات والكوارث في المؤسسات والقطاعات الحيوية، ونشر نشر الثقافة والوعي عن إدارة الطوارئ والأزمات والكوارث في المجتمع (الشيبة، ٢٠٢١).

وبشكل خاص أصبح القطاع المالي والحاسبي بإمارة رأس الخيمة تستوعب تمام مدى أهمية الحاجة الماسة في ظل توقعات اتجاه القطاعات والأنظمة والوظائف المالية بشكل متزايد نحو بلورة الرؤى المحتملة والسيناريوهات المتوقعة في كيفية التعامل مع إدارة البيانات الضخمة مستقبلا بشكل أسرع وأكثر تعقيدًا في ظل مستجدات الثورة

الصناعية الرابعة ومعدلات التحول الرقمي الذي تشهده بيئة الأعمال المعتمدة التي ترتكز على منصات البيانات المفتوحة وتقنيات تكنولوجية رقمية وتطور صناعة الروبوتات في ظل تفعيل تقنيات الذكاء الاصطناعي، ولاسيما داخل دولة الامارات العربية التي تحرص على مواكبة التطورات العالمية تحقيق مكتسبات على صعيد مؤشرات التنافسية العالمية وفقا للعديد من المؤشرات والمقاييس العالمية في جميع المجالات ومنها المجال المالي والمحاسبي، وهو يستلزم معه للقطاع المالي والمحاسبي العمل على قدم وساق من أجل مراعاة تبني تطبيق افضل الاجراءات التدبيرية خلال رسم مسارات تطويرية متوسطة وبعيدة المدى لسياساتها وخططها الاستراتيجية سواء عبر اتخاذ الاجراءات الوقائية أو التصحيحية لاستقطاب أهم الفرص واجتناب التهديدات والتحديات في نفس الوقت. لذا تبلورت مشكلة البحث بشكل واضح في أهمية العمل على تحديد أهم التوقعات للتوجهات المستقبلية أو السيناريوهات المحتملة باعتبارها عوامل وعناصر الغموض عند استشراف مستقبل القطاع المالي والمحاسبي وتحديدا فيما يخص توجهات القطاع المالي بإمارة رأس الخيمة لفترة قد تتجاوز أكثر من ١٠ سنوات عقب تبعيات جائحة كوفيد ١٩ المؤثرة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر على الأنظمة المالية والاقتصادية، ولاسيما في المنطقة العربية بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص، باعتبار أن جميع عناصر البيئة الخارجية العالمية أو الاقليمية بكافة محدداتها السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية والتكنولوجية والتشريعية مؤثرة بشكل مباشر على الخطط والاستراتيجيات التي تم رسمها من قبل القطاع المالي والمحاسبي بإمارة رأس الخيمة التي ترتبط ارتباط مباشر بالملامح العامة لسياسات المالية العامة متوسطة وبعيدة المدى.

٢.١ –أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى تحقيق الآتي:

١- تحديد الأهمية النسبية لأهم المحددات أو السيناريوهات المحتملة كانعكاسات مباشرة لجائحة كوفيد١٩ لاستشراف مستقبل القطاع المالي والمحاسبي.

٢- تحليل أهم جوانب القوة والضعف والفرص والتهديدات لكل سيناريو محتمل لاستشراف مستقبل القطاع المالي والمحاسبي.

٣- وضع مجموعة من التوصيات الداعمة لصناعة القرار كبرامج محددة لمواجهة كل سيناريو محتمل لاستشراف مستقبل القطاع المالي والمحاسبي

٣.١- أهمية البحث:

تهدف استراتيجية الإمارات لاستشراف المستقبل من أجل وضع الأنظمة الحكومية لمجال استشراف المستقبل جزءا لا يتجزأ من مكونات وملامح عملية التخطيط الاستراتيجي داخل الجهات الحكومية ومن ثم إطلاق سيناريوهات ودراسات لاستشراف مستقبل كافة القطاعات الحيوية من أجل وضع وتطوير الخطط والسياسات الداعمة لهذا الأمر، ولاسيما تم المبادرة من قبل القطاع المالي والمحاسبي بإمارة رأس الخيمة لاستشراف أهم عوامل الغموض والتحديات المستقبلية باعتبارها سيناريوهات محتمل مواجهتها من قبل مؤسسات القطاع المالي والمحاسبي محور اهتمام البحث الحالي، وبما يتضمن اتخاذ أفضل الاجراءات والتدابير الفعالة للحد منها في حالة كونها عوامل سلبية أو اقتناص أهم الفرص المحتملة ذات العلاقة بها في حالة كونها عوامل ايجابية لتعزيز دور المؤسسات العاملة في القطاع المالي والمحاسبي عموما.

٢-المبحث الثاني/ الجانب النظري

١.٢- منهجية البحث:

انتهج البحث المزج بين المنهج الوصفي والكمي لتحقيق أهدافه المنشودة بما يخدم طبيعة مكونات نطاق الدراسات الاستشرافية لاستطلاع الملامح والسيناريوهات المستقبلية المتوقع أن تواجه القطاع المالي والمحاسبي على المدى المتوسط أو البعيد في إمارة رأس الخيمة باعتبارها المجال المكاني للدارسة مستندة إلى المجال البشري الذي تضمن عينة مسحية مكونة ٦١ مشارك لموظفي الدائرة المالي من إجمالي ٦٨

موظف أي بنسبة استجابة بلغت ٩٠% تقريبا، مع مراعاة تطبيق أدوات استشراف المستقبل الصادرة من وزارة شؤون مجلس الوزراء والمستقبل لرصد وتحليل أهم عوامل الغموض وتحديد السيناريوهات والتوجهات المستقبلية المتوقعة مع تحديد أهم المحددات المؤثرة على سرعة حدوث تلك السيناريوهات المحتملة باعتبارها محفزات أو اشارات تحذيرية يستوجب مراعاتها قبل حدوث السيناريو المستقبلي المستهدف، حيث تم استهداف توسيع دائرة المشاركة لمجموعات الموظفين حسب مختلف مستوياتهم الوظيفية بالقطاع المالي والمحاسبي، وأيضا تم استهداف مجموعة من الخبراء المتخصصين من خارج الدائرة في القطاع المالي والاقتصادي وفقا لمنهجية دلفي حيث يتم الاستناد إليها كنسبة مرجحة لتقييم عوامل وسيناريوهات استشراف آفاق المستقبل وأهم عوامل الغموض المحتملة باعتبارها تحديات وفرص محتملة فضلا عن تصنيف أهم جوانب القوة والضعف التي تواجه القطاع المالي والمحاسبي، وفي إطار ذلك تم الاعتماد على مجموعات النقاش البؤرية Focus Groups Discussion (FGD) بشكل يتم مراعاة تشكيل مجموعات النقاش البؤرية من أفراد متجانسين يمثلون جميعاً قطاعاً معيناً من السكان، وتستغرق الجلسة ساعة إلى ساعتين كحد أقصى ويقوم منسق الجلسة (الوسيط) بالمحافظة على سير المناقشة وذلك بتوجيه سلسلة من الأسئلة المفتوحة الغرض منها إثارة النقاش (الخولي، ٢٠٢١)

وفي إطار ذلك اعتمد البحث الحالي على رصد أهم محددات استشراف المستقبل المؤثرة على القطاع المالي والمحاسبي خلال تصنيفهم حسب مصفوفة عوامل القوة والضعف والفرص والتهديدات وفقا لمنهجية SOWT لرسم أهم التوجهات المستقبلية التي يمكن أخذها بعين الاعتبار من قبل صناع القرار في رسم اهم ملامح المستقبل تجاه تعزيز دور القطاع المالي والمحاسبي بإمارة رأس الخيمة بشكل يمكنها من المساهمة الفعالة نحو التقدم إلى تحقيق أهداف مئوية الإمارات عقب تداعيات جائحة كورونا باعتبارها معيار استرشادي للعديد من المنظمات والمؤسسات في القطاع المالي والمحاسبي لها نفس الظروف المماثلة ولاسيما على مستوى الامارات الشمالية

من أجل العمل على تبني آليات التحسين المستمر لضمان جاهزيتها في التعامل مع معطيات ومخرجات مصفوفة المحددات الاستشرافية التي نجمت عن استطلاع رأي العديد من العاملين والخبراء في القطاع المالي والمحاسبي عبر جلسات عصف ذهني مستندة إلى توظيف تقنيات مجموعات صنع القرار ومصفوفة متعددة المعايير لتحليل التوجهات ورصد أولويات التعامل مع المحددات المستهدفة، تمهيدا إلى الوصول إلى العديد من الاجراءات الاحترازية التي تضمن الجاهزية والاستعدادية لدور القطاع المالي والمحاسبي بإمارة رأس الخيمة لرسم سيناريوهات مواجهة كل محدد على حدة مع رصد التفاعلات المحتملة بين تلك المحددات لدعم صناعة القرار بشكل أمثل وفقا لتوظيف آليات وأدوات استشراف المستقبل لدعم وصقل توجهات الدائرة الاستراتيجية في الفترة المقبلة.

٢.٢- فرضيات البحث:

- وجود أهمية نسبية لبعض السيناريوهات لاتجاهات عالمية ذات التأثير الأكبر على استشراف مستقبل القطاع المالي والمحاسبي مقارنة ببعض الاتجاهات الأخرى من وجهة نظر الخبراء والعاملين في هذا القطاع.

- وجود أهمية نسبية لأهم المحددات العالمية المؤثرة على سرعة الاستعدادية والاستجابة لمواجهة كل سيناريو من السيناريوهات المحتملة لاستشراف التوجهات المستقبلية للقطاع المالي والمحاسبي من وجهة نظر الخبراء والعاملين في هذا القطاع.

- وجود ترابط وتكامل في مواجهة تلك السيناريوهات من حيث التأثير المحتمل لكل منهما في الأخر لضمان زيادة قدرات الاستعدادية والجاهزية للمؤسسات والمنظمات المالية لمواجهة تلك التوجهات والسيناريوهات المستقبلية، ولاسيما عقب تبعيات جائحة كوفيد ١٩.

٣.٢- الدراسات السابقة:

قد أشارت العديد من الدراسات والأدبيات السابقة إلى أهمية استشراف عوامل المستقبل المالي والمحاسبي في ظل ما تتعرض له العديد من الحكومات على مستوى العالم

لحجم التحديات وعوامل الغموض الذي تشهده في بيئة الأعمال على المستوى العالمي بشكل متصاعد، ومنها أشارت أحد الدراسات إلى أهمية الاستفادة من التكامل في الأسواق العالمية والاقليمية لدعم النظم الاقتصادية وتطوير أدائها، ولاسيما في القطاعات غير البترولية مع مراعاة أهمية تطوير التحديث التكنولوجي واتخاذ خطوات أخرى نحو تطوير اقتصاد قائم على المعرفة، فضلا عن ما أشارت إليه من تطوير الإجراءات لكسب المزيد من القدرة التنافسية العالمية خلال تحقيق أقصي استفادة من اتفاقات التجارة الحرة وإبرام معاهدات الشراكة المبرم لغرض تحسين أداء القطاعات المالية والمحاسبية وخصوصا مجال الضرائب والقوانين والتشريعات المالية الداعم للتطور التكنولوجي في ظل اقتصاد يتجه بخطى مسرعة نحو العالمية حيث تتوفر المعرفة بكيفية التميز في مجال المنافسة و تتوفر المعلومات عن الذي يتفوق؛ فيصبح مفتاح النجاح هو الإبداع الفعال وحسن استخدام ونشر المعرفة والتكنولوجيا الحديثة، ويصبح العامل الرئيسي لتحقيق قدرة تنافسية عالمية سريعاً هو التطور التكنولوجي، وهذا يستلزم معه دعم البيئة القانونية العامة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع لمختلف الابتكارات المالية وأهمية استحداث "قوانين سيبرانية" جديدة في ظل العمل الجاد على تحسين نوعية الاتصالات وبخاصة البنية التحتية للإنترنت في ظل الحاجة الماسة إلى تقوية قطاع الخدمات المالية عبر التوسع في استخدام بطاقات الائتمان وأنظمة الدفع الإلكترونية والذكية لتعزيز توجهات حكومات المستقبل المعتمدة بشكل رئيسي على توظيف وتطبيق فعال وكفؤ للنظم الرقمية والالكترونية المتطورة عالميا (البنك الدولي، ٢٠٠٥).

كما أكدت أحد الدراسات الاستشرافية لجمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) أن هناك مسارات مستقبلية قادمة سوف سيحتاج المحاسبون خلالها إلى إعادة تقييم علاقتهم بشكل دوري بالتكنولوجيا حيث تزداد المجالات التي تلتقي فيها الأتمتة بالذكاء الاصطناعي، وهذ يستلزم من المحاسبين المحترفين أن يكونوا قادرين على تغيير عقلية النمو المهني، معرفة سبل تطوير الذات ، تبني المنظور لتوقعات

تأثير تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي على تغييرات بيئة الأعمال الدولية من أجل ضمان بناء القدرات على حل المشكلات الحرجة التي تواجه مهنة المحاسبة في المستقبل اعتماد على تبني الفكر الاستشرافي للمستقبل داخل منظماتنا ومؤسسات الأعمال (Bolton et al., 2018). وأيضا أشارت دراسة لصندوق النقد الدولي إلى أنه في ظل مواجهة تحديات جائحة فيروس كورونا (كوفيد ١٩) يجب وضع نظم تطويرية للإدارة المالية العامة استعدادا لتحديات المستقبل على المحك في ظل مواجهة الطوارئ الصحية لهذه الجائحة استنادا إلى إعادة تقييم احتياجات سياسة المالية العامة وتحديد موارد مالية إضافية، ورسم الخطوط العريضة بشأن الاجراءات الاحترازية التي يجب أن تتخذها الحكومات في المستقبل لإعداد نظم الإدارة المالية العامة وتعزيز قدارتها وفعاليتها من أجل مواجهة هذه التحديات وعناصر الغموض المتوقعة لفترة زمنية طويلة منها إعادة ترتيب أولويات الانفاق الحكومي ذات الأولوية وضمان توفير السيولة باعتبارها ضرورية لتمكين الحكومات من الوفاء بالتزاماتها الممتدة وتخفيف وطأة التأثير على السكان المتضررين في ظل إجراء توقعات وتقديرات دقيقة لتأثير الأزمات المحتملة، مع أهمية تتبع وإعداد تقارير دوري عن جاهزية تدابير الاستجابة للطوارئ، والعمل على إعادة معايرة الدين والنقدية اللازمة بشكل مستمر يضمن تحقيق الاستقرار المالي للسياسات المالية وغيرها من العوامل والخطط الداعمة التي يمكن خلالها بلورة تحديات الواقع للقطاعات المالية والمحاسبية وتأهيلها لضمان جاهزية لخدمة توجهات حكومات المستقبل نحو تحقيق غد أفضل يلبي التوقعات المنشودة (صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٠).

أشارت أحد الدراسات إلى أن المنظمات الصحية الآن قادرة على التنبؤ بشكل أفضل بمدى انتشار الأوبئة وتحديد الجوانب المحتملة لتطوير الأدوية والعقاقير عبر الاستناد إلى الترويج لتقنيات الذكاء الاصطناعي ومكوناته على نطاق واسع لقدرتها على تشخيص أفضل، وهذا من شأنه أن يكون داعم لتعزيز أهداف الحكومات والمنظمات نحو تعزيز سبل ومسارات التنمية الاقتصادية في ظل مواجهة عناصر الغموض

المحتملة لهذه الأوبئة كإحدى تحديات المستقبل في بيئة الأعمال، ولاسيما عقب انتشار جائحة كوفيد-١٩ (Larbib and Agrebia, 2020). وقد أكد الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) عام أن مهنة المحاسبة سوف تواجه ثلاثة تغييرات كبيرة في العقود الثلاثة المقبلة متمثلة في كل من تطور التكنولوجيا الذكية والرقمية، والعولمة المستمرة لمعايير الإبلاغ / الإفصاح، والأشكال الجديدة من التنظيمات الإدارية والهيكلية وهي أيضًا تحديات رئيسية للمهنة والمتوقع مواجهتها بحلول عام ٢٠٢٥، ولذا ينبغي أن تستجيب المنظمات المهنية والمؤسسات والمنظمات العاملة في القطاع المالي والمحاسبي بالمزيد من الاستعدادية والجاهزية وذلك من خلال استخدام المحاسبين لتقنيات متطورة وذكية بشكل متزايد لتعزيز طرق عملهم التقليدية، ودعم التحول لأنظمة البرامج الذكية (بما في ذلك الحوسبة السحابية) الاتجاه نحو خدمات الاستعانة بمصادر خارجية (بما في ذلك المزيد من التعهيد الخارجي) ، وسيؤدي الاستخدام الأكبر لوسائل التواصل الاجتماعي عبر التكنولوجيا الذكية إلى تحسين التعاون والإفصاح والمشاركة مع مختلف الأطراف المستفيدة (Islam, 2019).

كما أوضحت دراسة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) إلى أن وتيرة التحول السريع في النظم المالية والاقتصادية في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يشهده العالم أصبح يؤثر على تطور مهن القطاع المالي والمحاسبي التي هي تعتبر نتاج اقتصاد صناعي حر متطور تصاعديا، ومدعوم بشكل أساسي برأس مال، ولكنه لابد أن يخضع لتنظيم وتشريعات وقوانين حكومية واسع النطاق. كما ساهم التغير الاقتصادي والاجتماعي في تزايد الحاجة إلى الارتقاء بمهنة محاسبة من خلال رفع معايير أداء المحاسبين باستمرار من خلال التدريب وفرص التعلم المتواصل فضلا عن توسيع نطاق خدماتهم ومسؤولياتهم بشكل أكبر لمواجهة مختلف التحديات المتوقعة في المستقبل (Carey, 1969). كما ألقت إحدى الدراسات الضوء على أهمية أن تعتمد السياسات العامة للقطاعات العامة والحكومية خلال أوقات إدارة الأزمات إلى استخدام وتوضيح السياسة الأخلاقية والقائمة على الأدلة مع ضمات

تنوع مصادر وخيارات إتاحة المعلومات لتنوير عملية صنع القرار إلى جانب القدرة على إحداث تأثيرات قابلة للقياس مثل نسبة مشاركة الناس في الالتزام بمكونات السياسة العامة إلى جانب توليد أدوات فعالة من حيث التكلفة والكفاءة لديها القدرة على المراقبة والتقييم الدوري إلى جانب أهمية تطوير السياسات والإجراءات والأنظمة والعمليات المعمول بها بشكل دوري بما يتناسب مع سرعة التغيرات داخل نطاق الأعمال المختلفة ولاسيما القطاع الصحي والاقتصادي والمالي أهم ملامح تأثير تبعيات جائحة كوفيد-١٩ في الوقت المعاصر (Moonesar, 2020).

وقد ركزت أحد الدراسات على استعراض أهم مزايا موازنة البرامج والأداء لتعزيز قدرات الحكومة على إدارة المصادر المتوفرة بفعالية وكفاءة منها توحيد الموازنات المختلفة، التركيز على أولويات الخطة الوطنية العامة والإستراتيجية والموازنة وتطوير الخدمات ودعم عملية اتخاذ قرارات بشفافية حيث حيث يجب الربط بين مصادر الموازنة والنتائج السياسية التي تسعى الحكومة لتحقيقها عبر ضمان جاهزيتها واستعداديتها نحو استشراف المستقبل المستند على تخصيص المصادر المتاحة على البرامج ذات الأهداف الواضحة والنتائج المحددة والمنعكسة بشكل واضح ضمن مراحل التخطيط الاستراتيجي والمالي (أحمد ،٢٠٢٠).

كما أشارت إحدى الدراسات إلى بعض الدروس المستفادة التي تعزز التميز في تشكيل حكومة المستقبل في المجال المحاسبي والمالي منها تطوير الأساليب التقليدية لإدارة الأزمات حيث أصبحت غير كافية لمواجهة تحديات العصر ومتغيراته، مع أهمية العمل على تطوير سيناريوهات مختلفة والاستعداد للأسوأ، مع أهمية إدراك متطلبات أصحاب المصلحة في بيئة العمل لاتخاذ خطوات سريعة لتعميق التحول الرقمي (Seçkin, 2020). كما أشارت أحد الدرات بشكل واضح إلى حرص الحكومات للبحث بشكل مكثف عبر آليات ومجالات البحث والتطوير عن أدوات وقنوات وآليات فعالة يمكن الاستناد إليها حاليا أو مستقبلا بهدف الشروع في عملية التحفيز الاقتصادي لكونها المسؤول الأول عن بناء استراتيجيات واتخاذ قرارات وأفعال ملموسة

على الأرض تساهم في امتصاص صدمة التأثيرات السلبية الناجمة عن الأزمات وتحسين أوضاع الشركات والقطاع الخاص خلال إدارة تلك الأزمات بما يساهم في تمكينها من ممارسة دورها كشريك استراتيجي للقطاع الحكومي في عمليات البناء والتنمية في المجتمع، وهذا يستلزم معه تطوير المنظومة المالية والمحاسبية وتوفير تقنيات جديدة قادرة على تقديم الخدمات وتبسيط الإجراءات وزيادة فاعلية الدور الحكومي في مواجهة الازمات والكوارث المحتملة، ولاسيما تزامنا مع الاستجابة لمواجهة تبعيات كورونا عبر استراتيجية متكاملة لتطوير نظام ادارة الموارد الحكومية ليتوافق مع المعايير العالمية لأنظمة الموارد الحكومية واستكمال الانظمة الفرعية لتلبية الاحتياجات المتجددة استنادا إلى التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية وكيفية ترشيد أوجه الانفاق الحكومي والبحث عن مصادر تمويل داخلية وخارجية لدعم التوجهات المستقبلية (الحسيني، ٢٠٢٠).

٣- المبحث الثالث/ الجانب العملي

١.٣- نتائج البحث:

في هذا الجزء من البحث فقد تم التركيز على أهم النتائج التي التوصل إليها حيث تمثل عينة الدراسة المسحية المشاركين في جلسات العصف الذهني ومجموعات اتخاذ القرار الذي شاركوا في تطبيق أدوات استشراف المستقبل مستندين كذلك إلى التحليل الكيفي أو الكمي وصولا بالمخرجات التي تمثل أهم السيناريوهات المستقبلية لاستشراف مستقبل القطاع المالي والمحاسبي من منظور العاملين بالقطاع المالي والمحاسبي بإمارة رأس الخيمة، وقد تمثلت أهم خصائص عينة المسح كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (١): وصف عينة المسح المشاركين في تحديد السيناريوهات المستقبلية المتوقعة

لاستشراف مستقبل القطاع المالي والمحاسبي بإمارة رأس الخيمة

#	وصف العينة	التصنيف	العدد	النسبة
			٧١	%١٠٠
١	طبيعة المشارك	موظفي القطاع المالي والمحاسبي	٦١	%٨٦
		مجموعة الخبراء	١٠	%١٤
٢	الجنسية	مواطن	٢٩	%٤٤

		غير مواطن	٤٢	%٥٦
٣	النوع	إناث	٢٩	%٤١
		ذكور	٤٢	%٥٩
٥	طبيعة الوظيفة	اشرافي	٢٤	%٣٣
		تنفيذي	٤٧	%٦٦
٦	المؤهل العلمي	دراسات عليا	١٤	%٢٠
		مؤهل عالي	٥٧	%٨٠

أظهرت النتائج بالجدول السابق أن نسبة المشاركين من داخل القطاع المالي والمحاسبي ٨٦% بينما نسبة الخبراء المشاركين ١٤%، ولذا تم مراعاة الوزن الترجيحي لرأي الخبراء بنسبة ٧٠% بينما، تمثلت نسبة ترجيح تقييم رأي الموظفين بالقطاع المالي والمحاسبي ٣٠%، وذلك لمراعاة الفارق في الخبرات والمعرفة في استطلاع أهمية واحتمالية هذا السيناريو المحتمل حدوثه كتوجه مستقبلي يساهم في رسم مستقبل القطاع المالي والمحاسبي خلال الفترة المستقبلية المتواكبة مع الثورة الصناعية ومستجدات التحول الرقمي والتقدم في التكنولوجيا بصفة عامة، بينما كانت مشركة الإناث بنسبة تكاد تكون متقاربة مع مشاركة الموظفين الذكور وإن كانت النسبة الأعلى لصالح لنسبة مشاركة الذكور، فضلا عن نسبة مشاركة القيادات الاشرافية بالدائرة التي بلغت ٣٣% حيث تمثل ثلث مشاركة الموظفين بالدائرة بشكل عام، وكانت نسبة الموظفين المواطنين المشاركين في هذا الاستبيان ٤٤% بينما بلغت نسبة غير المواطنين ٥٦%، وهي نسبة تعكس نوعا مدى التقارب في وجاهات النظر ما بن الموظفين المواطنين وغير المواطنين عند رسم ملامح استشراف المستقبل لهذا القطاع المالي والمحاسبي حسب منظور القطاع المالي بإمارة رأس الخيمة، وأيضا كانت مشاركة الموظفين ذوي الدراسات العليا ٢٠%، بينما ذوي المؤهلات العليا بلغت ٨٠%.

وأيضا أظهرت نتائج الجدول التالي رقم (٢) أن التوجه المستقبلي لسيناريو انتشار نسخ جديدة من الفيروسات والأوبئة المؤثرة على

القطاع المالي المحاسبي يمثل الأهمية النسبية الأعلى حيث بلغت نسبته ٩٢% حيث وجهات نظر المشاركين في الاستبيان وكانت من أهم المحددات المؤثرة على هذا السيناريو عند استشراف المستقبل وجود قواعد بيانات صحية مركزية ومترابطة ومتشابكة مع قواعد البيانات المالية باعتباره محفز بنسبة ٩٢% مؤثرا على استعدادية المؤسسات المالية والمحاسبية لمواجهة هذا السيناريو، وأيضا محدد ترشيد أولويات الانفاق الحكومي بنفس النسبة ٩٢% لضمان الاستعدادية والجاهزية لموجهة أي ازمات وكوارث اقتصادية مرتبطة بانتشار مثل تلك الفيروسات والأوبئة ومثلما كان التأثير ملموسا واضحا ومتزامنا عقب انتشار جائحة كوفيد ١٩ وتبعياتها السلبية على الأنظمة المالية والاقتصادية.

ثم تلاه في المرتبة الثانية حسب الأهمية النسبية سيناريو التوجه المستقبلي لتطور المحاسبة الذكية حيث بلغت نسبته ٩١%، وكانت من أهم المحددات المؤثرة لضمان الاستعدادية لمواجهة هذا السيناريو عند استشراف المستقبل العمل على تطوير تقنيات متطورة ذكية بنسبة ٩٢%، ومن ثم محدد تطور وظائف المحاسبة بنسبة ٩١% لتصبح أكثر قدرة على مهارات تحليل البيانات والقدرات المعتمدة على طبيعة التكنولوجيا والبرمجة لنظم المعلومات والتعامل مع إدارة البيانات الضخمة عبر منصات مفتوحة ثم محدد طفرة الحوسبة السحابية بنسبة ٩١%، وهذا يستلزم معه إعادة تأهيل قدرات المحاسبين والنظم المالية والمحاسبية للتعامل مع مستجدات هذا التطور التكنولوجي في ضوء تطوير وتحديث المعايير المحاسبية الدولية لاختلاف طبيعة تسجيل المعاملات للأحداث المالية والأصول وغيرها من المعايير والإجراءات وفقا للتحول الرقمي

المتواكب من إدارة النظم والقواعد عن بعد، وأهمية إبرام المواثيق والمعاهدات الدولية لسرية وأمن تداول المعلومات.

جدول (٢): أهم السيناريوهات والتوجهات المستقبلية والمحددات ذات العلاقة المحتملة المؤثرة على استشراف مستقبل القطاع المالي والمحاسبي بإمارة رأس الخيمة

#	السيناريوهات/ التوجهات المستقبلية	%	المحددات المؤثرة	%
1	نسخ جديد من الفيروسات والأوبئة	92%	قواعد صحية ومالية	92%
			أولويات الإنفاق الحكومي	92%
			بيئات عمل افتراضية	89%
2	تطور نظم المحاسبة الذكية	91%	تقنيات متطورة ذكية	92%
			تطور وظائف المحاسبة	91%
			طفرة الحوسبة السحابية	91%
3	التسارع في الاعمال	87%	تحول ذكي رقمي	89%
			نظم مرنة رشيقة	86%
			بيئات تنافسية للتغيير	88%
4	الذكاء الاصطناعي	83%	بيانات مفتوحة ضخمة	85%
			تطور قدرات الخوارزميات	83%
			توظيف الروبوتات محاسبيا	80%
5	التحرر من الملكية	82%	تطوير نظم افتراضية	83%
			ربط الأنظمة المالية	82%
			أصول وخدمات تشاركية	80%
6	البلوك تشين Blockchain	82%	شبكات رقمية متنوعة	86%
			تشريعات ومواثيق دولية	83%
			تكتلات اقتصادية جديدة	80%
7	الربط الالكتروني بين الأنظمة المالية العربية	72%	منصات معلومات متكاملة	78%
			سوق مالي مشترك	72%
			عملة رقمية موحدة	65%

ثم جاء سيناريو التوجه المستقبلي للتسارع في الأعمال في المرتبة الثالثة حسب الأهمية النسبية حيث بلغت نسبته ٨٧%، وكانت من أهم المحددات المؤثرة لضمان الاستعدادية لمواجهة هذا السيناريو عند استشراف المستقبل متمثلة في أهمية العمل على الإسراع نحو التحول الذكي الرقمي ٨٩% لجميع نماذج الأعمال والخدمات على الصعيد الإقليمي والدولي، وتبني إدارة نظم مرنة للرشاقة المؤسسية بنسبة ٨٦%، بيئات تنافسية للتغيير ٨٨% تستند إلى أهمية توظيف منهجيات إدارة التغيير للانتقال من وضع راهن إلى وضع مستقبلي منشود تساهم في إحداث طفرة في تحسين مقومات سهولة ممارسة الأعمال وسرعة التداول على النطاق الدولي ووصولها لعدد كبير من المستخدمين في مختلف أنحاء العالم، وهكذا الحال لباقي السيناريوهات على الترتيب وفقا للأهمية النسبية من حيث سيناريو التوجه المستقبلي للذكاء الاصطناعي بنسبة ٨٣% ، ما يرتبط به من محددات مباشرة متمثلة في وجود تكامل بين القواعد البيانات المالية الضخمة عبر منصات مفتوحة مع مراعاة تطوير القدرات للتعامل مع الخوارزميات وبرمجة لغة الآلات بهدف مراعاة توظيف تقنية الروبوتات في القطاع المالي والمحاسبي، ثم جاء بعد ذلك سيناريو التوجه المستقبلي نحو التحرر من الملكية بنسبة ٨٢% حيث كانت أهم المحددات المؤثرة على سرعة ضمان جاهزية المؤسسات لمواجهة هذا السيناريو المحتمل في تطوير النظم الافتراضية عن بعد لتبادل الأصول والسلع والخدمات مع مراعاة وجود تصاعد عمليات الترابط بين الأنظمة المالية التي تساهم في تطوير النظم الافتراضية مع توافر الأصول والخدمات القابلة للتشارك والتبادل عبر تلك المنصات الافتراضية على مستوى المستخدمين من مختلف دول العالم. ثم جاء بعد ذلك سيناريو التوجه المستقبلي للتعامل مع تقنيات وشبكات البلوك تشين Blockchain بنسبة ٨٢% حيث تجلت أهم المحددات المؤثرة لهذا السيناريو في توافر كل من شبكات رقمية متنوعة بنسبة ٨٦%، وأيضا تشريعات دولية ومواثيق دولية بنسبة ٨٣%، وتكتلات اقتصادية جديدة بنسبة ٨٠%.

بينما تمثلت أقل السيناريوهات للتوجهات المستقبلية المحتملة من حيث الأهمية النسبية في سيناريو الربط الالكتروني بين الأنظمة المالية العربية حيث بلغ نسبته ٧٢%، في حين أنه قد تمثلت اهم المحددات التي تلعب دورا جوهريا في ضمان استعدادية القطاع المالي والمحاسبي للتعامل مع هذا السيناريو في وجود منصات معلومات دقيقة ومتشابكة يمكن اتاحتها بشكل متكامل على صعيد الدول العربية وفقا لمذكرات وآليات وأجندات وعلاقات الشراكة والتعاون مؤسسي على الصعيد العربي والإقليمي، مع العمل الجاد إلى تطوير سوق مالي مشترك يساهم في تحقيق التنافسية المنشودة والتكامل في الأنظمة والأهداف المشتركة نحو تعزيز قدرات تلك الأنظمة العربية متبلورة في عملة رقمية موحدة على صعيد المنطقة العربية بشكل عام او منطقة الخليج العربي محور اهتمام القطاع المالي والمحاسبي بشكل خاص باعتبارها المنطقة الجغرافية التي تتأثر بها بشكل كبير مقارنة بباقي المناطق على مستوى العالم.

وسوف يوضح الشكل التالي أهم الأهمية النسبية للسيناريوهات المحتملة لاستشراف التوجهات المستقبلية للقطاع المالي والمحاسبي حيث كانت توقع سيناريو نسخ جديدة من الفيروسات والأوبئة أعلى نسبة بلغت ٩٢% بينما كانت أقلها نسبة متمثلة في سيناريو الربط الالكتروني بين الأنظمة المالية العربية بنسبة ٧٢%.

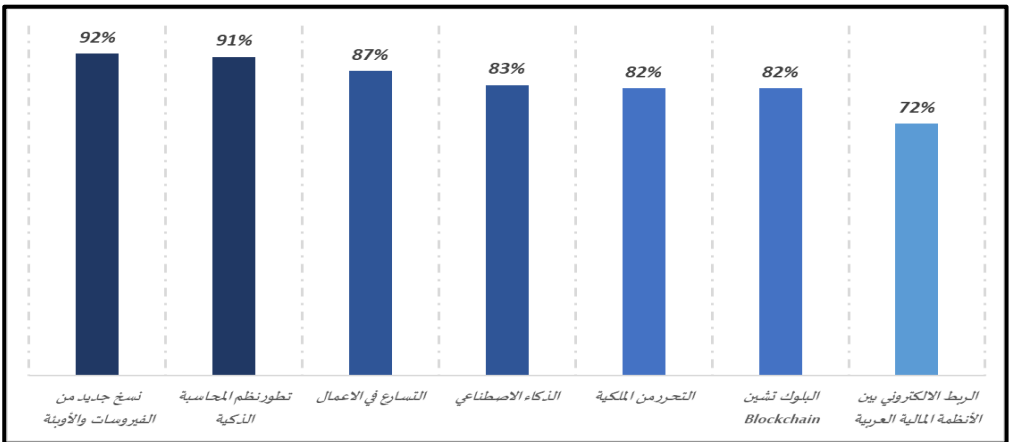

شكل رقم (١): الأهمية النسبية للسيناريوهات المحتملة لاستشراف التوجهات المستقبلية للقطاع المالي والمحاسبي

كما تتضح الأهمية النسبية لأهم المحددات المؤثرة على سرعة الاستعدادية والاستجابة لمواجهة كل سيناريو من السيناريوهات المحتملة لاستشراف التوجهات المستقبلية للقطاع المالي والمحاسبي حسب ما هو موضح بالشكل التالي:

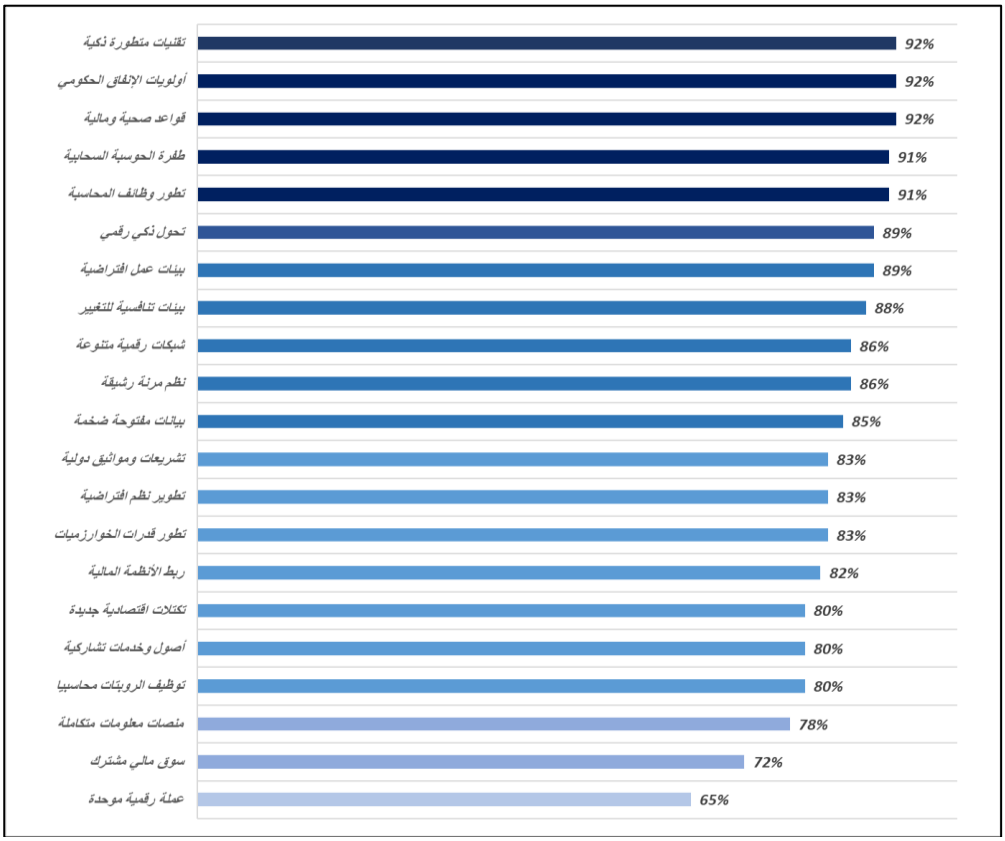

شكل رقم (٢): الأهمية النسبية لأهم المحددات المؤثرة على سرعة وتيرة أو احتمالية حدوث السيناريوهات المستقبلية لاستشراف مستقبل القطاع المالي والمحاسبي بإمارة رأس الخيمة

ومن هنا تتطرق نتائج البحث على استعراض مصفوفات تحليل جوانب القوة والضعف ورصد اهم الفرص والتهديدات ذات العلاقة بمواجهة كل سيناريو من السيناريوهات السبعة المحتملة المؤثرة على استشراف مستقبل القطاع المالي والمحاسبي بإمارة برأس الخيمة خلال الفترة القادمة في ضور مراعاة الربط بين تلك السيناريوهات وتأثير كل منهما في الأخر وأيضا مراعاة تأثير أهم المحددات الثلاثة لكل سيناريو على حدة

والتي تساهم في ضمان الاستعدادية والجاهزية لقدرات المؤسسات والمنظمات المالية لمواجهة تلك التوجهات المستقبلية والسيناريوهات، ولاسيما عقب تبعيات جائحة كوفيد ١٩، بهدف وضع الصورة كاملة أمام جميع المعنيين وصناع القرار سواء على المستوى المحلي أو الاتحادي بما يساهم في وضع الخطط والمنهجيات والاستراتيجيات التحسينية لأدوارها وسياساتها وأنشطتها وتشريعاتها خلال السنوات المقبلة للتغلب على أي تحديات واقتناص أي فرص بشكل أمثل، وقد جاءت أهم مخرجات مصفوفات التحليل البيئي لكل سيناريو وفقا لما يلي:

أولا: مخرجات مصفوفة التحليل البيئي لسيناريو انتشار نسخ جديدة من الفيروسات والأوبئة:

جدول (٣): مصفوفة تحليل جوانب القوة والضعف والفرص والتهديدات لسيناريو نسخ جديدة من الفيروسات والأوبئة

جوانب القوة (S)	جوانب الضعف (W)
• تشجيع استخدام الموارد والمشتريات عبر سياسات معتمدة تعتمد على أنظمة الطاقة النظيفة المتجددة داخل القطاع الحكومي لمرونتها واستدامتها في توفير بيئة عمل آمنة وصحية لجميع الموظفين. • وجود ادوار حيوية للقطاع المالي والمحاسبي في الربط مع جميع الانظمة المالية المطبقة داخل الامارة بضمان جاهزية التكامل والاتصال في توفير المعلومات المالية الكافية لإدارة التعامل مع اي ازمات او كوارث صحية محتملة استناداً الى احتساب مؤشرات مالية	• الحاجة الى وجود لجنة مركزية لإدارة المخاطر والكوارث المالية وتحليلها وتحديد محددات الخطر ولاسيما الصحية. • تعزيز مقومات البنية التحتية والممارسات الايجابية والاحترازية ذات الاثر الايجابي على التغير المناخي في بيئة الاعمال لحد من انتشار الفيروسات والاوبئة التي تؤثر على توقف سير العمل. • ضرورة الاهتمام ببناء قاعدة بيانات مركزية للوضع الصحي للموظفين داخل القطاع الحكومي ولاسيما الماليين للوقوف على الطاقة الاستيعابية

استباقية للوضع الاقتصادي المزامن مع الازمات الصحية.	المحتملة لمواجهة اي كوارث محتملة. • ضرورة التأكد من اللياقة الصحية للموظفين مع تخصيص برامج دورية للفحص الطبي بشكل منتظم • ضرورة التأكد من مدى ملائمة بيئة العمل للمواصفات الصحية وفقاً لمعايير محددة تراعي الوضع البيئي والصحي مع وجود خطط بديلة على المستوى الحكومي.
الفرص (O)	التهديدات (T)
• انتشار لوحات التحكم الديناميكية لرصد اولويات الانفاق الحكومي للقطاعات الحيوية. • تعزيز المخصصات الاستراتيجية للتقنيات المالية الذكية المرتبطة بمؤشرات الوضع الصحي • تأهيل قدرات الأنظمة المالية للتقنيات الرقمية الحديثة لمواجهة الأزمات الصحية المحتملة • تركيز الصناعات الحديثة في القطاع الطبي لبناء مصانع ومراكز افتراضية للخدمات الرقمية. • الاهتمام برفع مستويات التصنيع المحلي للمنتجات والسلع الحيوية أثناء إدارة الأزمات والكوارث	• ارتفاع تكاليف البنية التحيتة لمواكبة التقنيات الذكية للتعامل مع إدارة الأزمات والكوارث المالية المحتملة بشكل كبير. • عدم توافر الكفاءات والمعارف والمهارات لسرعة تطوير سيناريوهات استمرارية الأعمال حسب التقنيات الذكية في ظل شدة التنافس لصناعة المنتجات الدوائية والأجهزة الصحية المتزامنة مع سرعة انتشار الفيروسات. • التوجه عن كثب لنهج المؤسسات والبيئات الافتراضية للعمل عن بعد عوضا عن النمط التقليدي مما يعوق مقومات التفاعل والاندماج لروح الفريق الواحد. • انتشار وتيرة الخصخصة للقطاعات

• تطوير منصات معلوماتية متكاملة على مستوى الوطن العربي لرصد الأوضاع الصحية والمالية. • تغير أنماط ونماذج العمل المؤسسي في القطاعات المالية العربية بشكل رقمي موحد. • تبني استراتيجيات عربية مشتركة لتطوير سيناريوهات ونظم استمرارية الأعمال. • توليد قواعد بيانات مالية ضخمة لرصد سيناريوهات التوقعات المحتملة للأزمات المشتركة. • إثراء فرص التعاون للعديد من البحوث والدراسات المالية والاقتصادية المشتركة على نطاق واسع • سرعة تشخيص الأمراض والفيروسات واكتشاف الأدوية عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي • سهولة رصد انتشار الأوبئة والفيروسات لتزويد صانعي القرار بالمعلومات في الوقت المناسب. • توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في التشخيص عن بعد للفيروسات والأوبئة المعدية. • تنوع استخدام الروبوتات في اتخاذ القرارات السريرية والرعاية الصحية	والمجالات الطبية لرفع قدراتها لمواجهة الأزمات المحتملة

الأولية بشكل مثالي. • البيانات الضخمة لتحسين تجربة رحلة المرضى ومتابعة حالتهم أي كان موقعهم الجغرافي	

٢.٣- مخرجات مصفوفة التحليل البيئي لسيناريو تطور نظم المحاسبة الذكية:

جدول (٤): مصفوفة تحليل جوانب القوة والضعف والفرص والتهديدات لسيناريو تطور نظم المحاسبة الذكية

جوانب القوة (S)	جوانب الضعف (W)
• تطوير فكر المحاسبة الذكية في عمليات المالية والمحاسبية بشكل تدريجي عبر وسائل التوعية والتدريبات التخصصية من قبل القطاع المالي والمحاسبي. • تشجيع مقومات الابداع والابتكار بين الموظفين في القطاع المالي والمحاسبي لدعم آليات التطبيق التحول الذكي والرقمي داخل مختلف بيئات الاعمال. • تشكيل اللجان وفرق عمل متخصصة في وضع خطة شاملة للتحول التدريجي نحو المحاسبة الذكية. • تطوير مختلف البرامج والتقنيات كحلول تكنولوجيا متطورة لتكامل المعالجات المالية والمحاسبية على مستوى القطاع الحكومي بشكل موسع وموحد.	• الحاجة الى تطوير الانظمة المالية الحالية بشكل ذكي يخدم تفعيل سيناريوهات الاستجابة واستمرارية الاعمال لمواجهة الازمات والكوارث بشكل آلي قبل التدخل الفعلي للتحكم في معطيات الازمة. • تحديث القوانين والانظمة المالية وإجراءاتها لتضمين الصلاحيات المحتملة واستيعاب التقنيات الحديثة مثل المحاسبة الذكية مع ضمان التفويض واللامركزية عند اتخاذ القرارات. • رفع مستوى الكفاءات الحكومية حول أهم المستجدات التكنلوجيا الحديثة في قطاع المحاسبة والاعمال المالية. • الحاجة إلى إنشاء لجنة مركزية لدراسة فرص ومعوقات التحول نحو تطبيق تقنيات وآليات المحاسبة الذكية.

	• ضعف وتيرة التحول لتحقيق التكامل والتشابك بين الانظمة المستخدمة حاليا على مستوى القطاع الحكومي وفقاً لمنصة معلومات مالية مفتوحة داعمة لصناعة القرار.
الفرص (O)	التهديدات (T)
• اهتمام بتطوير شبكة مشتركة لاستخدام المنصات المفتوحة لنشر المعلومات والتقارير المالية. • وضع قواعد ومنهجيات موحدة لجمع وتحليل البيانات المالية والمحاسبية لسهولة المقارنة. • احداث تطوير للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لدعم التحول للمحاسبة الذكية. • المزيد من الشفافية والموضوعية في استعراض البيانات والقوائم المالية بشكل ذكي. • حصر وتحديد متطلبات العمليات المالية والمحاسبية لدعم التحول الى المحاسبة الذكية. • استراتيجيات حديثة لتعزيز التنافسية على مستوى بيئة الاعمال وادارة التغيير. • سرعة استحداث واستخدام منتجات والخدمات والبضائع على نطاق جغرافي واسع المجال • انتشار البرمجيات والتطبيقات الالكترونية الداعمة للمحاسبة الذكية في جميع الصناعات. • دعم فرص الابداع والابتكار لتشجيع التنافس في تصميم العمليات والخدمات والانظمة الرقمية. • سرعة وسهولة تحويل الاموال والمعاملات على مستوى الافراد والمؤسسات بشكل ذكي.	• سرعة انتشار تطبيقات المحاسبة الذكية مما يشكل ضغطا على خطوط الانتاج ومراكز تقديم الخدمات. • استقطاب وتشجيع مجال صناعة التقنيات والحلول التكنولوجيا المتطورة في مجال المحاسبة للكفاءات مما يساهم في رفع تكاليف لهذه الصناعات. • احتمال فرض قوانين ضريبية جديدة تقنن التحرر من الملكية وفقاً للمحاسبة الذكية لحل القضايا المعقدة. • سرعة نمو طفرة الحوسبة السحابية لدمج التقنيات الذكية الجديدة كإنترنت امتلاك وتأجير الاشياء . • الحاجة إلى موازنات كبيرة لتطوير استخدام تقنية الروبوتات في اجراء التحليلات المالية المتنوعة وإصدار التقارير. • الحاجة إلى تطوير فلسفة صناعة القرار في المجال المالي والمحاسبي استناداً الى تطور تقنيات اجهزة الذكاء الاصطناعي.

٣.٣- مخرجات مصفوفة التحليل البيئي لسيناريو التسارع في الأعمال:

جدول (٥): مصفوفة تحليل جوانب القوة والضعف والفرص والتهديدات لسيناريو التسارع في الأعمال

جوانب القوة (S)	جوانب الضعف (W)
• مواكبة تطوير أحدث البرامج المالية لضمان الربط لجميع الأنظمة المالية المستخدمة على المستوى المحلي والاتحادي. • توفير قنوات معلنة ومعتمدة لتشجيع الأفكار الابداعية والابتكارية لدعم براءات الإختراع في المجال المالي والمحاسبي على مستوى الإمارة. • خلق بيئة تنافسية بين الموظفين العاملين للقطاع المالي والمحاسبي داخل الحكومة تستند إلى تقييم الأداء والابتكار في تقديم منتجات وخدمات جديدة تناسب التغير في بيئة الأعمال المتسارعة دولياً. • إبرام مذكرات التفاهم مع شراكات متخصصة في دعم مقومات الأمن الرقمي لقواعد البيانات. • حصر وجمع الخدمات والمنتجات ونماذج الأعمال على مستوى الحكومة المتوقع تأثيرها على تغير بيئات الأعمال محلياً أو دولياً ولاسيما الإيرادات المتوقعة. • تفعيل البرامج والتطبيقات والحلول التكنولوجية لدعم وتيرة التسارع في نماذج الأعمال على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي. • زيادة التحول إلى وضع وتحديث آليات تسعير جديدة للخدمات الرقمية تناسب الاتجاهات العالمية.	• الحاجة إلى مؤشرات جديدة لتقييم مدى الاستعدادية المستقبلية للتغير في بيئة نماذج الأعمال • الحاجة إلى إنشاء هيئة عربية مشتركة ومستقلة لبراءات الاختراع والعلامات التجارية. • الحاجة إلى تبني المرونة للخدمات والمنتجات في التكيف مع المستجدات الحديثة بعيداً عن البيروقراطية

• الإسراع في تنفيذ منصة مشتريات إلكترونية على مستوى القطاع الحكومي وفقاً لأفضل الممارسات الجيدة. • حصر الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية في بيئة الأعمال الحالية داخل القطاع الحكومي لضمان تحولها بشكل كامل نحو التكنولوجيا الرقمية التي تناسب نماذج وبيئات الأعمال على الصعيد الدولي.	
الفرص (O)	التهديدات (T)
• تبني استراتيجيات حديثة لإدارة التغيير تناسب التنافسية في بيئة الأعمال الدولية • تحفيز صناعة التقنيات والحلول التكنولوجية المتطورة لدعم التحول الذكي • سرعة دخول منتجات جديدة في السوق العالمي قابلة للتداول والاستخدام التشاركي • تركيز المؤسسات والمنظمات على تحليل الأسواق ووضع استراتيجيات رقمية • إنشاء نماذج أعمال جديدة لغرض الاستجابة واستقطاب فرص استثمارية جديدة أتمتة العديد من وظائف وخدمات المحاسبة بشكل متسارع مع النماذج الجديدة في بيئة الأعمال • تزايد الاهتمام بعمل المحاكاة لنماذج الأعمال من خلال الروبورتات وأجهزة الذكاء الإصطناعي • الإهتمام الدولي برصد وتقييم أداء الحكومات لتوفير المنتجات المتزامنة مع تطور نماذج الأعمال	• الحاجة إلى تطور أدوات ووظائف الرقابة المالية بشكل ذكي يناسب سرعة انتشار الخدمات والمنتجات الجديدة • سرعة تطور المبادئ والقواعد المحاسبية الدولية لمواكبة التغير في تقنية المحاسبة الذكية • زيادة تسارع المنافسة بين مؤسسات القطاعين الخاص والعام لتقديم نماذج أعمال جديدة مبتكرة • اتساع نطاق الوصول إلى قواعد بيانات مشتركة وآمنه لتتبع ملكية الأصول والخدمات الجديدة • بطء وتيرة تطوير العمليات والخدمات المحاسبية بشكل ذكي لتناسب سرعة انتشار المنتجات والخدمات الجديدة • الحاجة إلى مؤشرات جديدة لتقييم مدى الاستعدادية المستقبلية للتغير في بيئة نماذج الأعمال

٤.٣- مخرجات مصفوفة التحليل البيئي لسيناريو الذكاء الاصطناعي:

جدول (٦): مصفوفة تحليل جوانب القوة والضعف والفرص والتهديدات لسيناريو الذكاء الاصطناعي

جوانب القوة (S)	جوانب الضعف (W)
• تبني تطبيق انظمة متطورة لذكاء الاصطناعي في بيئات العمل المستندة الى تطوير مستودعات لقواعد البيانات الضخمة بشكل متكامل على مستوى القطاع الحكومي. • اثراء البحوث والدراسات المالية والمحاسبية مع تخصيص موازنات مالية للبحث والتطوير والابتكار للاستفادة من تقنية الذكاء الاصطناعي. • اعادة تصميم عمليات المالية والمحاسبة لتناسب تقنية الذكاء الاصطناعي ولاسيما عند اعداد وتنفيذ الموازنات والرقابة عليهم. • معالجة وتنقيح البيانات المالية عبر الانظمة المختلفة المستخدمة في جميع الجهات الحكومية وفقاً لمعايير وآليات موحدة تدعم سرعة التحول الرقمي وتفعيل الذكاء الاصطناعي. • بدء الاهتمام بوضع خطة تدريبية شاملة لجميع القطاعات المستهدفة لدعم القطاع المالي والمحاسبي بشكل واضح لضمان التأهيل والتحول لتقنيات الذكاء الاصطناعي بالتعاون مع الاطراف ذات العلاقة.	• الحاجة إلى اعادة تأهيل الكوادر البشرية في المجال المالي والمحاسبي للتعامل مع خوارزميات الذكاء الاصطناعي. • الحاجة إلى توفير موازنات مالية لدعم تقنيات شراء معدات وادوات واجهزة الربوتات الآلية بشكل تدريجي او تصاعدي بداءً من الوظائف والمهام الاقل أهمية الى الاكثر اهمية لدعم التحول للذكاء الاصطناعي. • تطوير تشريعات وسياسات مالية لاستخدامات الذكاء الاصطناعي والمنصات الافتراضية .

الفرص (O)	التهديدات (T)
• انتشار تخصصات ومهن جديدة في قطاع المحاسبة تعتمد على لغة الآلة والذكاء الاصطناعي. • مواثيق ومذكرات تفاهم دولية لدمج بين أنظمة المحاسبة الذكية والذكاء الاصطناعي. • انتشار تقنية الروبورتات في تفعيل وظائف المحاسبة الذكية ولاسيما التحليل والتقارير المالية. • وجود منظمات وهيئات متخصصة لدمج تقنيات واجهزة الذكاء الاصطناعي في المحاسبة. • انتشار البرامج والتطبيقات المحاسبية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة. • استحداث نقلة نوعية في ابتكارات الشركات لتوسيع نطاق عملها وفقاً للذكاء الاصطناعي. • توسيع نطاق الاستشارات في الامن الرقمي وتفعيل البيانات الضخمة عبر منصات مفتوحة • دمج الذكاء الاصطناعي ضمن منظومة الملكية الفكرية لحماية الابتكارات والاختراعات	• اندثار وظائف مهنة المحاسبة التقليدية ودعم تقنية الحوسبة السحابية. • انتشار اتمتة العديد من الوظائف والخدمات بشكل ذكي دون التدخل البشري. • زيادة الحاجة لرفع معدلات الامن السيبراني لموائمة سرعة التغير في تنوع الشبكات الرقمية. • الحاجة إلى تحديث الاجراءات والانظمة الضريبية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في الخدمات التشاركية.

٥.٣- مخرجات مصفوفة التحليل البيئي لسيناريو التحرر من الملكية:

جدول (٧): مصفوفة تحليل جوانب القوة والضعف والفرص والتهديدات لسيناريو التحرر من الملكية

جوانب القوة (S)	جوانب الضعف (W)
• إنشاء منصات الكترونية لجرد اصول حكومية تضمن عملية التبادل والمشاركة في ادارتها	• الحاجة إلى تطوير التشريعات والسياسات لمراعاة هذا النوع من التبادل التشاركي

على نطاق واسع • وجود اهتمام بتطوير مهارات العاملين في القطاع المالي والمحاسبي على استخدام مختلف تقنيات تكنولوجيا المعلومات المطبقة عالمياُ وفقاً لاحدث الانظمة المطبقة • تطور اساليب والتقنيات المرنة في ادارة الخبرات والموارد سواء المادية والبشرية المتاحة • وضع نظام للمشتريات يضمن توحيد العقود في ادارة الاصول والخدمات التشاركية • اهتمام برفع وقياس كفاءة الحكومات الرقمية لتأسيس الصناعات والمنصات المفتوحة لتبادل البيانات والمعلومات التشاركية دوليا	للسلع والخدمات على مستوى القطاع الحكومي • الحاجة إلى تفعيل البرامج والتطبيقات والحلول والتكنولوجية الداعمة لنماذج الاعمال القائمة على التحرر من الملكية والتسارع في الاعمال • الحاجة إلى وضع استراتيجية لتحول الرقمي المستند على تقنية البلوك شين لادارة وتشارك الاصول والخدمات والمنتجات في مختلف الانشطة • الحاجة إلى تطوير وفرض التشريعات والقوانين الخاصة بتطبيق تقنيات البلوك شين • الحاجة إلى توفير قواعد البيانات المركزية للاستفادة من جميع الاصول المتاحة أو غير مستغلة
الفرص (O)	التهديدات (T)
•توليد خدمات تشاركية على مستوى الحكومة يعتمد تقديمها على استخدام منصات افتراضية •فتح فرص المجال على مستوى القطاع الحكومي لحق الانتفاع من اي أصل وفقاً لاخر اصدار محدث دون امتلاك الاصل وفقاً لقواعد وسياسات واجراءات موحدة تضمن الحفاظ على المال العام •تفعيل اوجهة جديدة لرقابة الرقمية التي تضمن المزيد من المرونة في التدقيق على الاصول التشاركية بين الجهات الحكومية وكفاءة استخدامها	• الحاجة الى فرض القوانين الضريبية تقنن تقنية التحرر من الملكية وفقاً لقواعد المحاسبة • الحاجة إلى أتمتة مهام ووظائف المحاسبة عبر تفعيل أنظمة ذكية لادارة الاصول والممتلكات التشاركية • الحاجة إلى كفاءة مشاركة تبادل الموارد والاصول بين المؤسسات والمنظمات في قطاعات الاعمال المختلفة • الحاجة إلى تبني نهج المرونة والتكييف مع المستجدات الحديثة لتطوير المنتجات

• تطور التكنلوجيا الذكية والرقمية لتقديم مختلف الخدمات عبر مشاركة الاصول • دخول منتجات جديدة في السوق العالمي قابلة للانتشار والتداول والاستخدام التشاركي • الاسراع في احداث طفرة كبيرة في استحداث المنتجات والخدمات الرقمية • سهولة الحصول على الاصول والممتلكات وادارتها وفقاً لتنوع الخيارات وأحدث الموديلات والطرازات • إنشاء نماذج أعمال جديدة لغرض الاستجابة السريعة واستقطاب الفرص الاستثمارية • ضمان تشاركية منصات مفتوحة لادارة قواعد البيانات الضخمة • حماية منظومة الملكية الفكرية للابتكارات الداعمة للاقتصاد المعرفي التشاركي • تغير ادارة الاستثمارات لنمو الاقتصاد بشكل موسع دون الاقتصار على منطقة جغرافية معينة • تطور سرعة معدلات التحويلات الدولية للعملات مع اكتسابها الموثوقية والحماية اللازمة	والخدمات • اندثار عدد من الخدمات والوظائف التقليدية التي لن تساير التقنيات الحديثة والتأقلم معها • انتشار توظيف الروبوتات والمنصات الافتراضية في تقديم الخدمات وادارة الاصول التشاركية مما يزيد من معدلات البطالة وتسريح العمال غير المؤهلة للتعامل معها.

٦.٣- مخرجات مصفوفة التحليل البيئي لسيناريو البلوك تشين:

جدول (٨): مصفوفة تحليل جوانب القوة والضعف والفرص والتهديدات لسيناريو البلوك تشين

جوانب القوة (S)	جوانب الضعف (W)
• توقيع مذكرات تفاهم بين جميع المؤسسات داخل الامارة في مجال التعاون نحو دعم التوجه لتطبيق العملات الرقمية الداعمة للتحول الرقمي. • رفع مستوى الوعي المؤسسي نحو تلبية	• الحاجة إلى استحداث قوانين وتشريعات وسياسات محلية لمواكبة التوجهات والتشريعات العالمية للتداول بالعملات الرقمية المستخدمة عالمياً واستخدام تقنيات البلوك تشين.

متطلبات تفعيل الامن الرقمي للبيانات الرقمية الوطنية في المجال المالي والمحاسبي وفقاً لاحدث التقنيات والشبكات التكنولوجية المطبقة دولياً. • وجود اهتمام بتوحيد الانظمة المالية المستخدمة على مستوى القطاع الحكومي بشكل يضمن إعادة توزيع الصلاحيات والمسوؤليات لادارتها بشكل أمثل يضمن الحوكمة الرشيدة. • إعادة هندسة العمليات المالية والمحاسبية على مستوى الحكومة لمواكبة تطبيقات البلوك تشين التي يتم اعتمادها تجاة التحول الرقمي. • البدء في ايجاد وسائل رقابية بديلة وفعالة لدور المصارف والهيئات المالية في دعم آليات التدقيق الرقمي على مختلف المعاملات الرقمية.	• الحاجة إلى رفع قدرات وكفاءة الافراد والمؤسسات للتعامل مع تقنية البلوك تشين واي مستجدات تقنية متصاعدة حديثاً • الحاجة إلى وضع استراتيجية محلية لتحول الرقمي المستند على تفعيل تقنية البلوك تشين وفقاً لتحقيق أهداف محددة يتم قياسها بشكل دوري. • الحاجة إلى تخصيص الموازنات المالية الداعمة للاستثمار في تطوير تقنيات البلوك تشين.
الفرص (O)	التهديدات (T)
• تغير نهج المؤسسات المالية لفهم وتحليل وقراءة نماذج الاعمال الممكنة لتقنيات البلوك تشين. • نمو الصناعات التكنولوجيا في مجال البلوك تشين الداعمة للعملات الرقمية الموحدة. • استحداث منصات مفتوحة لتطبيق البلوك تشين لتحقيق اهداف ومتطلبات الجهات. • تنوع الابتكارات لبناء انظمة محاسبة ذكية تنافسية في تطبيق البلوك تشين. • اهتمام الحكومات بتطوير تقنيات البلوك تشين لتقديم الخدمات الرقمية واسعة الانتشار.	• شدة التنافس بين المنظمات الدولية في القطاع الخاص والحكومي لبناء نماذج أعمال مبتكرة وعملات رقمية واسعة الانتشار • تقديم الخدمات وادارة الاصول بشكل عابر للحدود يتمتع باللامركزية وآمن المعلومات. • صياغة تكتلات وكيانات افتراضية ذكية لديها ممتلكات تشاركية كمدينة افتراضية أو مؤسسة. • الحاجة إلى وجود مؤشرات جديدة لتقييم الاستعدادية المستقبلية لمؤسسات الاعمال

• تعزيز الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات لبناء نماذج اعمال تعتمد على منصة رقمية مبتكرة. • دعم اسس التواصل عبر تقنية البلوك تشين لاستخدام طبقات بيانات رقمية مشتركة وآمنة. • بناء اقتصاد معرفي لادارة الاصول والخدمات بشكل تشاركي لتلبية احتياجات المجتمع. • سهولة تسويق المنتجات والخدمات عبر منصات افتراضية لخدمة منظمات الاعمال المختلفة • تضمين تدريس برامج الذكاء الاصطناعي لتطوير شبكات البلوك تشين والتقنيات الذكية. • توظيف استثمارات البحث والتطوير لدمج مستقبل الذكاء الاصطناعي مع تقنيات البلوك تشين.	للتطبيق البلوك تشين. • الحاجة إلى تعزيز خوازميات الذكاء الاصطناعي للأمن والتشفير للبيانات الضخمة وليس تبادلها أو تخزينها

٧.٣- مخرجات مصفوفة التحليل البيئي لسيناريو الربط الالكتروني بين الأنظمة المالية العربية:

جدول (٩): مصفوفة تحليل جوانب القوة والضعف والفرص والتهديدات لسيناريو الربط الالكتروني بين الأنظمة المالية العربية

جوانب القوة (S)	جوانب الضعف (W)
• الاهتمام بتطوير البنية التحتية للأنظمة والأجهزة والمعدات التكنولوجية التي تضمن الربط والتكامل بين الأنظمة المالية المستخدمة داخل الإمارة • تطوير قدرات الأنظمة المالية لتعزيز استخدام المنصات المفتوحةحال إنشاءها	• الحاجة إلى تطوير قاعدة بيانات مركزية ومتكاملة لادارة جميع الاصول بمختلف انوعها على مستوى الإمارة • الحاجة إلى إنشاء منصات إلكترونية لجرد الاصول على مستوى الحكومة لضمان التبادل في ادارتها بشكل تشاركي

• عقد ميثاق إستراتيجي على مستوى الدوائر المالية داخل الدولة لتحقيق أهداف مشتركة لدعم صناعة القرار في المجال المالي والمحاسبي • مواكبة تطبيق أحدث البرامج والحلول التكنولوجية المالية لضمان الربط مع جميع الأنظمة المالية محلياً واتحادياً • تجديد القوانين والتشريعات والسياسات والإجراءات المالية التي تعزز وتخدم عملية الربط بين الأنظمة المالية المستخدمة محلياً أو اتحادياً • بناء مستودعات بيانات إلكترونية مستندة الى بنية تحتية متطورة تواكب التاقلم مع استخدام تقنيات البلوك شين على مستوى الامارة • توقيع مذكرات تفاهم بين جميع المؤسسات العاملة في القطاع الحكومي داخل الامارة في مجال التعاون والترابط بين الانظمة المالية المستخدمة لدعم التوجهات المستقبلية المحتملة عالمياً • وجود دور حيوي للقطاع المالي والمحاسبي لربط جميع الانظمة المالية داخل الإمارة وضمان جاهزيتها والتدقيق على مدى جودة واتساق المعلومات المالية	
الفرص (O)	التهديدات (T)
•توحيد العملة على مستوى الدول العربية والخليجية تحديداً •تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لدعم المجال المحاسبي والمالي •إبرام العديد من مذكرات التفاهم والبروتوكولات	• الحاجة إلى توحيد الإجراءات والمعلومات والقوانين الضريبية الموحدة • الحاجة إلى إجراءات موحدة للعمل في الاستثمار العربي وآليات تسعير الخدمات

بين الدول العربية • إنشاء قواعد بيانات مالية مركزية ضخمة ومفتوحة لإدارة الأصول • إصدار ميثاق إستراتيجي عام للربط بين الأنظمة المالية العربية • وضع أسس وضوابط لجرد الأصول التشاركية عن طريق طرف مقدم الخدمة • توسيع العلاقة بين القطاع الحكومي والخاص لإدارة السلع والخدمات والمنتجات التشاركية • توقيع العديد من مذكرات التفاهم لتبادل ومشاركة المعلومات والبيانات • تقديم خدمات متنوعة دون امتلاك الأصول في مختلف المجالات التي تعاني الهدر أو الندرة • توليد تصنيف جديد من الشركات التجارية الإفتراضية "عن بعد" • وجود مستودعات لتخزين البيانات الضخمة واسترجاع المعلومات عبر شبكة مركزية • التوسع في تطبيق تقنية البلوك شين على مستوى الدول العربية • استحداث قوانين وتشريعات وسياسات وأنظمة مالية للتقييم والتصنيف والتدقيق الرقمي • نشوء أسواق متنوعة تفرزها تكتلات إقتصادية جديدة عربياً وعالمياً	المشتركة • الحاجة إلى هيئة عربية مشتركة ومستقلة لبراءات الإختراع والعلامات التجارية • الحاجة إلى تأسيس نظام عربي لحماية حقوق الملكية الفكرية وتبادل الخبرات والموارد • الحاجة إلى اتحاد عربي لتحسين عمليات تسارع الأعمال الداعمة للأنظمة المالية العربية • الحاجة إلى تفعيل الأتمتة والتقنيات الحديثة لتكامل الأنظمة المالية المستخدمة عربياً ١٠٠% • الحاجة إلى تطوير العمليات المالية وفقاً لتقنية الذكاء الإصطناعي عوضاً عن الأداء التقليدي

٤-المبحث الرابع/الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- خلاصة النتائج ومناقشتها:

يعد استشراف المستقبل من أهم ملامح التطور في أداء الحكومة واظهار مدى استعداديتها وجاهزيتها للتعامل مع مختلف التحديات وعوامل التغير في بيئة الأعمال المتسارعة في ظل شدة التنافسية المؤسسية وقياس مدى فاعليتها في تحقيق المخرجات الحكومية المستهدفة التي تلبي تطلعات كافة الأطراف المستفيدة بفاعلية وكفاءة، وأصبحت سمة مميزة لدولة الامارات هذا الجانب الاستشرافي في قياس

منظومة التميز الحكومي داخل مختلف القطاعات الحكومية بالدولة عبر منظومة تفردت بها الدولة على المستوى العالمي بشكل يماثل منظومة التميز الأوروبي، ولاسيما مع ظهور جائحة كوفيد ١٩ التي تفشت في مقاطعة وهان الصينية إلى أن تفاقم انتشار هذا الوباء الصحي بشكل مخيف على مستوى دول العالم، وكان له أثره السلبي على اقتصاديات الدول وقطاعات الأعمال بشكل ملحوظ، وأيضا تأثرت حركة التجارة العالمية، وكانت تداعيات هذا الجائحة وسبل الحد منها في حد ذاته بمقياس حقيقي لإظهار مدى جدية الحكومات في التعامل مع مستجدات ومحددات استشراف المستقبل بكافة ملامحه وأبعاده المختلفة من سياسية واقتصادية وبيئية واجتماعية ومختلف العوامل.

وكانت لهذه الجائحة الدافع الأساسي للعديد من المنظمات والهيئات الدولية والاقليمية من أجل العمل على فحص واقع وتحديات مستقبل العديد من قطاعات الوظائف والأعمال ودراسة سبل تطويرها وإعادة بلورة أدوارها وهيكلتها لمواجهة أهم التحديات والمحددات المتوقع التأثير عليها خلال الفترة المستقبلية الممتدة إلى ثلاثون سنة قادمة، وكانت إحدى الدوافع التي دفعت القطاع المالي والمحاسبي بإمارة رأس الخيمة إلى دراسة هذا الواقع والمحددات المؤثرة على القطاع المالي والمحاسبي، ولاسيما في ظل المواءمة مع توجهات الدولة نحو الاستعداد لعام الخمسون والتي أسفرت عن تحديد برنامج مئوية الأمارات بحلول ٢٠٧١، والتي تضمنت أبرز أهدافها بعيدة المدى العمل على تنمية الايرادات للقطاعات غير النفطية، وهذا كان داعي حقيقي للبحث الحالي من أجل دراسة أهم محددات استشراف المستقبل المؤثرة على القطاع المالي والمحاسبي خلال تصنيف أهم عوامل القوة والضعف والفرص والتهديدات وفقا لمنهجية SOWT لرسم أهم التوجهات المستقبلية التي يمكن أخذها بعين الاعتبار من قبل صناع القرار في رسم اهم ملامح المستقبل تجاه تعزيز دور القطاع المالي والمحاسبي بإمارة رأس الخيمة بشكل يمكنها من المساهمة الفعالة نحو التقدم إلى تحقيق أهداف مئوية الإمارات عقب تداعيات جائحة كورونا، والتي أظهرت خلالها

الحكومات المحلية في دولة الإمارات تفوقا ملحوظا في جاهزية التعامل مع تلك الجائحة بما يمكن أن تكون نتائج البحث الحالي كمعيار استرشادي للعديد من المنظمات والمؤسسات في القطاع المالي والمحاسبي من اجل العمل على تبني آليات التحسين المستمر لضمان جاهزيتها في التعامل مع معطيات ومخرجات مصفوفة المحددات الاستشرافية التي نجمت عن استطلاع رأي العديد من العاملين والخبراء في القطاع المالي والمحاسبي عبر جلسات عصف ذهني مستندة إلى توظيف تقنيات مجموعات صنع القرار ومصفوفة متعددة المعايير لتحليل التوجهات ورصد أولويات التعامل مع المحددات المستهدفة، تمهيدا إلى الوصول إلى العديد من الاجراءات الاحترازية التي تضمن الجاهزية والاستعدادية لدور القطاع المالي والمحاسبي بشكل عام على مستوى الحكومات العربية لرسم سيناريوهات مواجهة كل محدد على حدة مع رصد التفاعلات المحتملة بين تلك المحددات بعضها البعض.

١.١.٤- توصيات البحث:

بادر البحث الحالي بالعمل على استعراض التوصيات الناجمة عن هذه التحليلات الكمية والكيفية للبحث الحالي وفقا لتقسيمها إلى مجموعة من البرامج الفرعية التي يجب أن تستند إلى تطوير آليات وخطط عمل وحتى تكون متاحة بعين الاعتبار من قبل المسئولين ومخططي البرامج التنموية والاقتصادية الداعمة للقطاع المالي والمحاسبي استعداد لمواجهة التحديات ذات العلاقة بكل سيناريو على حدة مع أهمية ضمان الاستعدادية والجاهزية لاقتناص أهم الفرص سواء في المستقبل القريب أو البعيد لمواءمة توجهات الدولة الاستشرافية لاسيما دعما لبرنامج مئوية الامارات ضمن توجهاتها الاستراتيجية لعام الخمسين بحلول ٢٠٧١ ، وذلك على النحو التالي:

أولا: مجموعة التوصيات الداعمة لبرنامج مواجهة سيناريو نسخ جديدة من الفيروسات والأوبئة:

– ايجاد أدوار حيوية للقطاع المالي والمحاسبي في الربط مع جميع الانظمة المالية المطبقة داخل الامارة بضمان جاهزية التكامل والاتصال في توفير المعلومات المالية

الكافية لإدارة التعامل مع اي ازمات او كوارث صحية محتملة استناداً الى احتساب مؤشرات مالية استباقية للوضع الاقتصادي المزامن مع الازمات الصحية.

– الحاجة الى وجود لجنة مركزية لإدارة المخاطر والكوارث المالية وتحليلها وتحديد محددات الخطر ولاسيما الصحية.

– تشجيع استخدام الموارد والمشتريات عبر سياسات معتمدة تعتمد على الانظمة لطاقة النظيفة المتجددة داخل القطاع الحكومي لمرونتها واستدامتها في توفير بيئة عمل آمنة وصحية لجميع الموظفين.

– تعزيز مقومات البنية التحتية والممارسات الايجابية والاحترازية ذات الاثر الايجابي على التغير المناخي في بيئة الاعمال لحد من انتشار الفيروسات والاوبئة التي تؤثر على توقف سير العمل.

– ضرورة الاهتمام ببناء قاعدة بيانات مركزية للوضع الصحي للموظفين داخل القطاع الحكومي ولاسيما الماليين للوقوف على الطاقة الاستيعابية المحتملة لمواجهة اي كوارث محتملة.

– ضرورة التأكد من مدى ملائمة بيئة العمل للمواصفات الصحية وفقاً لمعايير محددة تراعي الوضع البيئي والصحي مع وجود خطط بديلة على المستوى الحكومي.

– ضرورة التأكد من اللياقة الصحية للموظفين مع تخصيص برامج دورية للفحص الطبي بشكل منتظم.

ثانياً: مجموعة التوصيات الداعمة لبرنامج مواجهة سيناريو تطور نظم المحاسبة الذكيـة:

– تطوير فكر المحاسبة الذكية في عمليات المالية والمحاسبية بشكل تدريجي عبر وسائل التوعية والتدريبات التخصصية من قبل القطاع المالي والمحاسبي

– تشجيع مقومات الابداع والابتكار بين الموظفين في القطاع المالي والمحاسبي لدعم آليات التطبيق التحول الذكي والرقمي داخل مختلف بيئات الاعمال.

– تشكيل اللجان وفرق عمل متخصصة في وضع خطة شاملة للتحول التدريجي نحو المحاسبة الذكية.

– رفع مستوى الكفاءات الحكومية حول أهم المستجدات التكنلوجيا الحديثة في قطاع المحاسبة والاعمال المالية.

– تطوير مختلف البرامج والتقنيات كحلول تكنولوجيا متطورة لتكامل المعالجات المالية والمحاسبية على مستوى القطاع الحكومي بشكل موسع وموحد.

– تحقيق التكامل والتشابك بين الانظمة المستخدمة على مستوى القطاع الحكومي وفقاً لمنصة معلومات مالية مفتوحة داعمة لصناعة القرار.

– إنشاء لجنة مركزية لدراسة فرص ومعوقات التحول نحو تطبيق تقنيات وآليات المحاسبة الذكية.

– الحاجة الى تطوير الانظمة المالية الحالية بشكل ذكي يخدم تفعيل سيناريوهات الاستجابة واستمرارية الاعمال لمواجهة الازمات والكوارث بشكل آلي قبل التدخل الفعلي للتحكم في معطيات الازمة.

– تحديث القوانين والانظمة المالية وإجراءاتها لتضمين الصلاحيات المحتملة واستيعاب التقنيات الحديثة مثل المحاسبة الذكية مع ضمان التفويض واللامركزية عند اتخاذ القرارات.

ثالثاً: مجموعة التوصيات الداعمة لبرنامج مواجهة سيناريو التسارع في الأعمال:

– مواكبة تطوير أحدث البرامج المالية وضمان الربط لجميع الأنظمة المالية المستخدمة على المستوى المحلي والاتحادي.

– توفير قنوات معلنة ومعتمدة لتشجيع الأفكار الابداعية والابتكارية لدعم براءات الاختراع في المجال المالي والمحاسبي على مستوى الإمارة.

– خلق بيئة تنافسية بين الموظفين العاملين للقطاع المالي والمحاسبي داخل الحكومة تستند إلى تقييم الأداء والابتكار في تقديم منتجات وخدمات جديدة تناسب التغير في بيئة الأعمال المتسارعة دولياً.

– إبرام مذكرات التفاهم مع شراكات متخصصة في دعم مقومات الأمن الرقمي لقواعد البيانات.

– حصر وجمع الخدمات والمنتجات ونماذج الأعمال على مستوى الحكومة المتوقع تأثيرها على تغير بيئات الأعمال محلياً أو دولياً ولاسيما الإيرادات المتوقعة.

– تفعيل البرامج والتطبيقات والحلول التكنولوجية لدعم وتيرة التسارع في نماذج الأعمال على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي.

– زيادة التحول إلى وضع وتحديث آليات تسعير جديدة للخدمات الرقمية تناسب الاتجاهات العالمية.

– الإسراع في تنفيذ منصة مشتريات إلكترونية على مستوى القطاع الحكومي وفقاً لأفضل الممارسات الجيدة.

– حصر الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية في بيئة الأعمال الحالية داخل القطاع الحكومي لضمان تحولها بشكل كامل نحو التكنولوجيا الرقمية التي تناسب نماذج وبيئات الأعمال على الصعيد الدولي.

رابعاً: التوصيات الداعمة لبرنامج مواجهة سيناريو الذكاء الاصطناعي:

– تبني تطبيق انظمة متطورة لذكاء الاصطناعي في بيئات العمل المستندة الى تطوير مستودعات لقواعد البيانات الضخمة بشكل متكامل على مستوى القطاع الحكومي.

– اثراء البحوث والدراسات المالية والمحاسبية مع تخصيص موازنات مالية للبحث والتطوير والابتكار للاستفادة من تقنية الذكاء الاصطناعي.

– اعادة تأهيل الكوادر البشرية في المجال المالي والمحاسبي للتعامل مع خوارزميات الذكاء الاصطناعي.

– تطوير تشريعات وسياسات مالية لاستخدامات الذكاء الاصطناعي والمنصات الافتراضية

– توفير موازنات مالية لدعم تقنيات شراء معدات وادوات واجهزة الروبوتات الآلية بشكل تدريجي او تصاعدي بداءً من الوظائف والمهام الاقل أهمية الى الاكثر اهمية لدعم التحول للذكاء الاصطناعي.

– اعادة تصميم عمليات المالية والمحاسبة لتناسب تقنية الذكاء الاصطناعي ولاسيما عند اعداد وتنفيذ الموازنات والرقابة عليهم.

– معالجة وتنقيح البيانات المالية عبر الانظمة المختلفة المستخدمة في جميع الجهات الحكومية وفقاً لمعايير وآليات موحدة تدعم سرعة التحول الرقمي وتفعيل الذكاء الاصطناعي.

– وضع خطة تدريبية شاملة لجميع القطاعات المستهدفة لدعم القطاع المالي والمحاسبي بشكل واضح لضمان التأهيل والتحول لتقنيات الذكاء الاصطناعي بالتعاون مع الاطراف ذات العلاقة.

خامساً: التوصيات الداعمة لبرنامج مواجهة سيناريو التحرر من الملكية:

– تطوير التشريعات والسياسات لمراعاة هذا النوع من التبادل التشاركي للسلع والخدمات على مستوى القطاع الحكومي

– إنشاء منصات الكترونية لجرد اصول حكومية تضمن عملية التبادل والمشاركة في ادارتها على نطاق واسع

– تطوير مهارات العاملين في القطاع المالي والمحاسبي على استخدام مختلف تقنيات تكنولوجيا المعلومات المطبقة عالمياُ وفقاً لأحدث الانظمة المطبقة

– تفعيل البرامج والتطبيقات والحلول والتكنولوجية الداعمة لنماذج الاعمال القائمة على التحرر من الملكية والتسارع في الاعمال

– توليد خدمات تشاركية على مستوى الحكومة يعتمد تقديمها على استخدام منصات افتراضية

– وضع استراتيجية لتحول الرقمي المستند على تقنية البلوك شين لإدارة وتشارك الاصول والخدمات والمنتجات في مختلف الانشطة

– وضع نظام للمشتريات يضمن توحيد العقود في ادارة الاصول والخدمات التشاركية

– تفعيل اوجه جديدة لرقابة الرقمية التي تضمن المزيد من المرونة في التدقيق على الاصول التشاركية بين الجهات الحكومية وكفاءة استخدامها

– فتح فرص المجال على مستوى القطاع الحكومي لحق الانتفاع من اي أصل وفقاً لأخر اصدار محدث دون امتلاك الاصل وفقاً لقواعد وسياسات واجراءات موحدة تضمن الحفاظ على المال العام

سادساً: التوصيات الداعمة لبرنامج مواجهة سيناريو البلوك تشين Blockchain

– استحداث قوانين وتشريعات وسياسات محلية لمواكبة التوجهات والتشريعات العالمية للتداول بالعملات الرقمية المستخدمة عالمياً واستخدام تقنيات البلوك تشين.

– توقيع مذكرات تفاهم بين جميع المؤسسات داخل الامارة في مجال التعاون نحو دعم التوجه لتطبيق العملات الرقمية الداعمة للتحول الرقمي.

– رفع قدرات وكفاءة الافراد والمؤسسات للتعامل مع تقنية البلوك تشين واي مستجدات تقنية متصاعدة حديثاً

– رفع مستوى الوعي المؤسسي نحو تلبية متطلبات تفعيل الامن الرقمي للبيانات الرقمية الوطنية في المجال المالي والمحاسبي وفقاً لأحدث التقنيات والشبكات التكنولوجية المطبقة دولياً.

– وضع استراتيجية محلية لتحول الرقمي المستند على تفعيل تقنية البلوك تشين وفقاً لتحقيق أهداف محددة يتم قياسها بشكل دوري.

– توحيد الانظمة المالية المستخدمة على مستوى القطاع الحكومي بشكل يضمن إعادة توزيع الصلاحيات والمسؤوليات لإدارتها بشكل أمثل يضمن الحوكمة الرشيدة.

– إعادة هندسة العمليات المالية والمحاسبية على مستوى الحكومة لمواكبة تطبيقات البلوك تشين التي يتم اعتمادها تجاه التحول الرقمي.

– تخصيص الموازنات المالية الداعمة للاستثمار في تطوير تقنيات البلوك تشين.

– ايجاد وسائل رقابية بديلة وفعالة لدور المصارف والهيئات المالية في دعم آليات التدقيق الرقمي على مختلف المعاملات الرقمية.

سابعاً: التوصيات الداعمة لبرنامج مواجهة سيناريو الربط الالكتروني بين الأنظمة المالية العربية:

– تطوير البنية التحتية للأنظمة والأجهزة والمعدات التكنولوجية التي تضمن الربط والتكامل بين الأنظمة المالية المستخدمة داخل الإمارة

– تطوير قدرات الأنظمة المالية لتعزيز استخدام المنصات المفتوحة حال إنشاءها

– عقد ميثاق إستراتيجي على مستوى الدوائر المالية داخل الدولة لتحقيق أهداف مشتركة لدعم صناعة القرار في المجال المالي والمحاسبي

– مواكبة تطبيق أحدث البرامج والحلول التكنولوجية المالية لضمان الربط مع جميع الأنظمة المالية محلياً واتحادياً

– تجديد القوانين والتشريعات والسياسات والإجراءات المالية التي تعزز وتخدم عملية الربط بين الأنظمة المالية المستخدمة محلياً أو اتحادياُ

– تطوير قاعدة بيانات مركزية ومتكاملة لإدارة جميع الاصول بمختلف انوعها على مستوى الإمارة

– إنشاء منصات إلكترونية لجرد الاصول على مستوى الحكومة لضمان التبادل في ادارتها بشكل تشاركي

– بناء مستودعات بيانات إلكترونية مستندة الى بنية تحتية متطورة تواكب التأقلم مع استخدام تقنيات البلوك شين على مستوى الامارة

– توقيع مذكرات تفاهم بين جميع المؤسسات العاملة في القطاع الحكومي داخل الامارة في مجال التعاون والترابط بين الانظمة المالية المستخدمة لدعم التوجهات المستقبلية المحتملة عالمياً

– إيجاد دور حيوي للقطاع المالي لربط جميع الانظمة المالية وضمان جاهزيتها والتدقيق على مدى جودة واتساق المعلومات المالية

وأخيرا، قد تبلورت أيضا مجموعة التوصيات العامة أفرزت عنها نتائج البحث الحالي لتشكل بمثابة آليات عمل مشتركة لمختلف التوجهات العامة التي تساهم في صقل جاهزية القطاع المالي والمحاسبي داخل إمارة رأس الخيمة لكي يصبح أكثر جاهزية واستعدادية لمواجهة مختلف تحديات المستقبل المتوقعة وكذلك عناصر الغموض غير المتوقعة، وذلك على النحو التالي:

– ضرورة وجود متابعة مستمرة على صعيد المستوى المحلي للتأكد من التزام الجهات الحكومية بإنشاء سجل للمخاطر والتهديدات وفقاً للقانون رقم ٢ سنة ٢٠١١ فيما يخص المادة رقم ١٨ "سجل المخاطر والتهديدات" مع مراعاة الطبيعة الجغرافية لكل إمارة على حده عند رسم سيناريوهات استمرارية الأعمال مع التعاون الوثيق مع اللجنة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث بالدولة.

– العمل على تحقيق الترابط والتكامل بين الخدمات المحلية والخدمات الاتحادية من حيث الرسوم والتداخل بهدف توحيد الجهود إلى فرض رسوم موحدة لضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة محلياً واتحادياً وتعزيز تنافسية الدولة تجاه جودة أداء الخدمات.

– تشكيل لجان على مستوى الجهات الحكومية بشأن مركزي لبحث فرص تنويع وتنمية الايرادات الحكومية وترشيد الموازنات والاستثمار في الأصول والتطبيق الأمثل للإجراءات الضريبية المعمول بها على مستوى الدولة تحت مظلة القطاع المالي والمحاسبي باعتبارها الشريك الاستراتيجي لهذه الجهات الحكومية في تحقيق توجهاتها الاستراتيجية الداعمة للسياسات المالية التي تخص الوضع الاقتصادي للإمارة.

– ضرورة العمل على استحداث مكاتب للصحة والسلامة العامة على مستوى كل جهة حكومية يختص بنشر التوعية الصحية اللازمة استناداً إلى تطوير ووضع سياسة مؤسسية للصحة العامة تراعي اتخاذ انسب الإجراءات الاستباقية والوقائية للحد من الجوانب السلبية حال حدوث الأزمات جنباً إلى جنب لدعم المستوى الاقتصادي للإمارة واستمرارية الأعمال في المقام الأول عند الالتزام بتطبيق تلك الإجراءات الاحترازية وفقاً لمعايير منظمة العمل الدولية ILO التي تساهم في ضمان سلامة وصحة الموظفين داخل بيئة العمل.

– أهمية إدارة التغيير داخل المؤسسات لدعم ثقافة التطوير المؤسسي مصقولاً بتطبيق فعال للقيم المؤسسية الداعمة لهذا التوجه استناداً إلى دعم القيادات داخل المؤسسة بشكل غير متناهي ولاسيما عبر تنظيم جلسات لإدارة الحوار المباشر مع الموظفين والقيادات الذين ليس لديهم القناعة الكافية لفوائد نظم إدارة التميز وجودة الأداء.

– ضرورة رصد التأثيرات الاقتصادية لجائحة كوفيد ١٩ على المستوى العالمي من حيث معدلات البطالة والناتج القومي وتغيير آليات العمل عن بعد والمجال السياحي

والعقارات والعديد من المجالات ذات العلاقة استناداً إلى دراسة الاتجاهات التي تعكس مؤشرات هذه الجوانب الاقتصادية حتى يتم ربطها لأي فرص أو مبادرات مستقبلية تستهدف انعاش الاقتصاد والحد من التأثيرات عقب انتهاء أزمة كورونا بالتعاون والشراكة مع جميع المنظمات على المستوى المحلي والاقليمي والعالمي.

– أهمية التنسيق لإيجاد دور حيوي للقطاع المالي في تطوير أداء الخدمات الحكومية تركيزاً على محور التكلفة والتسعير الذي يراعي عوامل التنافسية والتنمية الاقتصادية على مستوى الإمارة بشكل يضمن الاستدامة وعلاقات الشراكة الجيدة مع جميع الجهات الحكومية.

– الاهتمام بإيجاد دور محلي على مستوى الامارات لقياس وإدارة المخاطر المالية بما يتناسب مع طبيعة وظروف كل إمارة وتحدياتها تجاه تحقيق اهدافها الاستراتيجية وسياساتها المالية المتوسطة وطويلة المدى، مع ضمان الموائمة مع الاتجاهات الاستراتيجية للدولة.

– السعي الجاد إلى تكوين شراكات ولجان استراتيجية مشتركة على مستوى الحكومات المحلية لجميع المجالات سواء المالية أو الاقتصادية أو البيئية لتحقيق أهداف مشتركة تساهم في دعم توجهات الدولة.

– تبني فكر إدارة التغيير السريعة لمواجهة أي أزمات حالية أو مستقبلية مع تفويض المهام والصلاحيات وفقاً لتبني سياسات شاملة بمشاركة جميع الأطراف الفعالة لإدارة الأزمة ودعم اتخاذ القرار

– يجب أن ترتكز عملية بناء المقومات الفعالة لصياغة السياسة العامة للجهات الحكومية في المقام الأول على دراسة واستعراض الأرقام والمؤشرات الإحصائية المقاسة سواء على المستوى المحلي أو الدولي والتي تستعرض أفق المستقبل وتوجهاته

بشكل أكثر وضوحاً لضمان الوصول إلى سياسات وسيناريوهات مرنة قابلة للموائمة والتكيف مع أي أزمات محتملة بحيث تتضمن جميع الجوانب ذات الاهتمام من قبل الحكومات ولاسيما لدعم فرص التنمية المستدامة

– يجب أن تتضمن دورة السياسات العامة لأي سياسة حكومية يتم تبنيها أو تنفيذها عملية تقييم أثر هذه السياسة للحكم على مدى فاعلية السياسة ونجاحها في تحقيق الأهداف المخطط لها.

– المبادرة بالعمل على توليد سيناريو جديد يضمن الاستجابة لمواجهة المخاطر المالية حال وقوع طوارئ أو أزمات إقليمية أو عالمية مستقبلية نتيجة للأحداث غير المتوقعة أو العارضة بشكل يعتمد على تصنيف بنود الموازنة بكل جهة حكومية إلى بند طارئ أو غير طارئ يمكن الاعتماد عليه من قبل صانعي القرار لترشيد النفقات كخط دفاع أول لمواجهة الأزمات الاقتصادية.

– أهمية التركيز على تطوير مكونات السياسة المالية العامة على مستوى الامارة باعتبارها محور أساسي لأي عملية تستهدف تحسين الوضع المالي والاقتصادي وذلك نظراً لكون كلاً من السياسة النقدية وسياسة التجارة الخارجية تخضع لتنسيق اتحادي مركزي أو سيادي يعكس اهتمامات وتوجهات الدولة بشكل عام.

– ضرورة الاهتمام ببناء علاقات شراكة وتكامل فعاله ما بين القطاعات المالية والمحاسبي ومراكز الإحصاء ودعم اتخاذ القرارات لتوليد العديد من المؤشرات المالية الداعمة لتنافسية الإمارة ولاسيما قياس رضا مؤسسات الأعمال والمستثمرين عن مستوى الرضا عن السياسة المالية والتشريعات الضريبية والمحاسبية واللوائح المحفزة للاستثمار بشكل دوري.

– الاهتمام بتطوير المؤشرات المالية من حيث قياس استهلاك رأس المال للأصول الحكومية ومؤشرات الانفاق على البنية التحتية والصحة والتعليم باعتبارها من المؤشرات الهامة في تقارير التنافسية العالمية.

– أهمية تشكيل لجنة مركزية لمتابعة وتقييم المشاريع الاستراتيجية على مستوى الامارة وضمان موائمتها مع تحقيق الأهداف الاستراتيجية وفقاً لبرامج حكومية مستهدفة "حافظة مشاريع لكل هدف استراتيجي".

– ضرورة وضع معايير موحدة تراعي وضع الأولويات للحافظات والبرامج والمشاريع بما يخدم دعم الاستثمار العام وتعزيز فرص التنمية المستدامة مع ايجاد دور ملموس للقطاع المالي والمحاسبي لهذا الاتجاه مع الاخذ بعين الاعتبار مراعاة التداعيات والظروف الاقتصادية الحالية عقب جائحة كوفيد ١٩.

– أهمية دعم توجهات الدائرة الاستراتيجية نحو التحول إلى موازنة البرامج والأداء مع مراعاة التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي لجميع الجهات الحكومية داخل الإمارة بحلول ٢٠٢٣ لخدمة عملية التمويل وتقييم الأداء المالي لأي مشاريع وبرامج استراتيجية مستقبلية بشكل صحيح وفقاً لحوافظ تعزز الاستثمار العام على مستوى الامارة.

– تطوير دور مكاتب البحث والتطوير لدعم التوجهات المستقبلية للجهات الحكومية مع تحديد موازنات مالية لأنشطة إعداد البحوث والدراسات وتوفير الكوادر الفنية المؤهلة لهذا العمل وفقاً لمعايير واضحة تراعي التنافسية واحترافية العمل الاحصائي.

– الحاجة إلى بناء قواعد بيانات متكاملة ومتشابكة على مستوى الجهات الحكومية لدعم الثورة المعرفية والتحول السلس نحو الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي باعتبارها مقومات اساسية لحكومات المستقبل.

– استحداث مختبر الابتكار في المجال المالي والمحاسبي لتشجيع الابداع لدى الموظفين ومواجهة أهم التحديات في نطاق بيئة العمل مع نشر الوعي بالعوائد المتوقعة من ثقافة الابتكار.

– نشر التوعية بأهمية تطبيق وتفعيل معايير المحاسبة الدولية في القطاع الحكومي تحديدا IPSAS بهدف تحسين جودة البيانات المالية من حيث قابلية المقارنة وضمان الملائمة مع ضرورة الالتزام بتقديمها في الوقت المناسب.

– يجب أن يتم تطوير إعداد التقارير المالية لتشمل التوضيح والتفسير المالي الكافي وتطوير مهارات المحاسبين في مجال التحليل المالي المتعمق للبيانات الضخمة لرصد أية اتجاهات متوقعة باعتبارها مؤشرات أو محفزات خطر لتفعيل خطط استجابة أو اتخاذ اجراءات وقائية منعا لما قد تتعرض له الجهات الحكومية، ولاسيما عقب الدروس المستفادة حاليا عقب تبعيات " كوفيد ١٩".

المراجع والمصادر:

أولا: المراجع والمصادر باللغة العربية:

– البنك الدولي للإنشاء والتعمير، (٢٠٠٥): "إستراتيجية المساعدة القطرية لجمهورية مصر العربية للفترة من السنة المالية ٢٠٠٦ إلي السنة المالية ٢٠٠٩"، وثيقة البنك الدولي، تقرير رقم: 32190–EG.

– الشيبة، عبدالله (٢٠٢٠): "أهمية دور المؤسسات في صقل منظومة استمرارية الأعمال لمواجهة الكوارث والأزمات"، دليل الملتقى الأول: آفاق المستقبل المالي والمحاسبي استعداداً للخمسين للفترة من ٠٨–٢٩ يوليو، دائرة المالية برأس الخيمة، الامارات.

– الحسيني، فلاح، (٢٠٢٠): "التوجهات المستقبلية للأنظمة المالية والمحاسبية والآفاق المتاحة لأنعاش الاقتصاد العربي"، الدراسات والبحوث بدائرة المالية حكومة الشارقة، دليل الملتقى الأول: آفاق المستقبل المالي والمحاسبي استعداداً للخمسين للفترة من ٠٨–٢٩ يوليو، دائرة المالية برأس الخيمة، الامارات.

– الخولي، محمد، (٢٠٢٠): "أساسيات علم الإحصاء في صنع القرار"، كلية العلوم الإدارية، أكاديمية السادات بالقاهرة، دليل الملتقى الأول: آفاق المستقبل المالي والمحاسبي استعداداً للخمسين للفترة من ٠٨–٢٩ يوليو، دائرة المالية برأس الخيمة، الامارات.

– أحمد، إيهاب، (٢٠٢٠): "موازنة الطوارئ في ظل جائحة كورونا"، مركز توطين للتدريب والاستشارات، دليل الملتقى الأول: آفاق المستقبل المالي والمحاسبي استعداداً للخمسين للفترة من ٠٨–٢٩ يوليو، دائرة المالية برأس الخيمة، الامارات.

– شتات، نايف، (٢٠٢٠): "استشراف المستقبل في ضوء تنويع وتنمية الإيرادات الحكومية"، دليل الملتقى الأول: آفاق المستقبل المالي والمحاسبي استعداداً للخمسين للفترة من ٠٨–٢٩ يوليو، دائرة المالية برأس الخيمة، الامارات.

– صندوق النقد الدولي، (٢٠٢٠): "إعداد نظم الإدارة المالية العامة لمواجهة تحديات الاستجابة لحالة الطوارئ"، سياسات المالية العامة للاستجابة لجائحة كوفيد–١٩، إدارة شؤون المالية العامة.

ثانيا: المراجع والمصادر باللغة الانجليزية:

- Seçkin, Celal (2020): "Excellence Towards shaping the future government in the Accounting and financial field", Seckin Consultancy, the Guide of the first forum: Prospects for the financial and accounting future towards the next the fifty, July 08-29, Department of Finance in Ras Al Khaimah, UAE.

- Moonesar, Immanuel (2020): "The role of precaution measures by the institutions within the environment work after pandemic COVID-19", Mohammed Bin Rashid School of Government, the Guide of the first forum: Prospects for the financial and accounting future towards the next the fifty, July 08-29, Department of Finance in Ras Al Khaimah, UAE.
- Carey, John, (1969): "Rise of the accounting profession, From technician to professional, 1896-1936", the American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), VER. 01, New York.
- Islam, Muhammad, (2019): "Future of Accounting Profession: Three Major Changes and Implications for Teaching and Research", International Federation of Accountants (IFAC), Accounting for Social and Environmental Sustainability Research Group, School of Accountancy, QUT, Brisbane, Australia.
- Bolton et al., (2018): "the Human factor - Accountancy Futures", Edition 17, Publisher: Wyndeham Group, Association of Chartered Certified Accountants (ACCA).
- Larbib, Anis & Agrebia, Said, (2020): "Use of artificial intelligence in infectious diseases", Artificial Intelligence in Precision Health, Published online, available via: (https://www.ncbi. nlm.nih.gov/pmc/ articles/ PMC7153335/).
- The website: https://academy.binance.com/en/articles/blockchain-and-artificial-intelligence-the-future-of technology- explained.